



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الأجور ودائماً الأجور [03]



الافتتاحية

«شبح يطوف بأوروبا»

تؤكد الاحتجاجات والتظاهرات الفرنسية، التي زالت مستمرة في أسبوعها الرابع على التوالي، والتي بلغت ذروة جديدة يوم السبت 9 كانون الأول، حيث امتدت إلى ما يقرب من 400 مدينة، وشارك فيها ما يربو على 127 ألفاً «حسب اعترافات الداخلية الفرنسية» من السترات الصفراء، ومن انضم إليهم من عمال وطلاب جامعات وطلاب ثانويات، وتؤكد هذه الاحتجاجات ما قلناه وثائقنا في وقت مبكر من مطلع هذا القرن: «الجماهير ستعود إلى الشارع وعلى الأحزاب الثورية أن تعود إلى الجماهير لتعود معها إلى الشارع»، وأن هذا الأمر لن يقتصر على بلد بعينه أو منطقة بعينها، بل سيكون ظاهرة عالمية عامة، مشتقة من الأزمة الرأسمالية العميقة والشاملة.

مع احتجاجات فرنسا، يسقط بالمعنى العملي ما قيل عن «ربيع عربي» خاص بمنطقة الشرق الأوسط ومشكلاتها، دون ربط تلك المشكلات بجذورها الأساس. وعلى الخصوص تسقط الطروحات النظرية التي حملتها بعض القوى التي تسلمت على حركات الناس في بلداننا، من أن هدف الحراك ومبتغاه هو الوصول للنموذج الغربي؛ فهذه فرنسا، أحد أمثلة «النموذج الغربي» و«الديمقراطية الليبرالية» التي يفترض أن عندها «نهاية التاريخ»، تثبت أن التاريخ لم ينته، وأن المشكلة أعمق وتحتاج لحلول أعمق وأكثر جذرية.

طوال ثلاثة قرون على الأقل، شكلت فرنسا نقطة انطلاق التحولات الكبرى في أوروبا؛ وذلك إذا اعتمدنا الثورة الفرنسية 1789 نقطة علام أساسية، ولكن إذا عدنا للوراء سنجد أنها أسهمت أيضاً، وبشكل مؤثر، في إنتاج مفكري التنوير أمثال: ديدرو وروسو وفولتير ومونتسكيو وغيرهم.

وإذا كانت الجماهير الفرنسية قد احتلت الباستيل مطلع الثورة الفرنسية، ولم يكن على رأسها حزب أو قيادة واضحة، فإن السترات الصفراء هي الأخرى، وعلى أبواب الشانزليزيه، لم تخرج تحت قيادة حزبية محددة، وهذه تلك تؤكد مقولة التفنن الدوري للفضاء السياسي القديم الذي يفقد صلته بالجماهير، الجماهير التي تتراكم مشكلاتها إلى الحد الذي يدفعها إلى الشارع من جديد بعد سبات يطول أو يقصر، لتحقق بذلك الشرط الثالث من شروط الوضع الثوري: النشاط السياسي العالي للجماهير، وهذا النشاط يستمر حتى يخلق فضاءً سياسياً جديداً يعبر عنه بشكل فعلي، ويستمر بعد خلقه ليشرف على عمليات التغيير التاريخية المستحقة، والتي لا يمكن القفز عنها أو تأخير تحقيقها.

إن جملة الشعارات التي طرحتها السترات الصفراء حتى الآن، وكذلك حركتها نفسها واتساع مداها، تؤكد مسألتين جوهريتين:

أولاً: إن كل التحالفات والتجمعات التي تشكلت خلال النصف الثاني من القرن العشرين، إبان تراجع الحركة الثورية العالمية، والسبات الجماهيري، هي الآن قيد التفكك والانحلال، ونعني بذلك: الناتو، منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد والبنك الدوليين، والاتحاد الأوروبي نفسه.

ثانياً: إن الهيمنة الأمريكية السياسية على دول أوروبا، والتي تركزت بشكل مطلق مع التحولات التي تلت ديفول ومن ثم مع تانتشر والنيوليبرالية، تعيش الآن آخر أيامها، وإذا كانت الضربة الأولى في هذا القرن هي إطلاق اليورو، فإن عزل أمريكا لن يطول به الأمر حتى يصل إلى النظام المالي العالمي وحجر زاويته - الدولار، وذلك ابتداء من نظام التحويلات، وليس انتهاء بطريقة اعتماد العملة الاحتياطية العالمية.

الشبح الذي طاف أواسط القرن التاسع عشر في أوروبا، عاد إليها، ولكن ليس إليها وحدها، بل بات يطوف العالم بأسره!

شؤون عربية دولية

المقاومة
راسخة...

17

شؤون اقتصادية

إطلاق الإقراض وطلب
الدولار

12

شؤون محلية

تقاسم السوق مع
المهربين

11

ملف «سورية 2018»

شرق الفرات...
غرب الجحيم!

06

الطبقات الشعبية تنتفض.. هذا طريقها



مع تعمق الأزمة للرأسمالية، وانعكاس نتائجها المباشرة والقاسية على الشعوب في بلدان المركز الرأسمالي والأطراف، بدأ حراك شعبي واسع، افتتحته الطبقة العاملة بردها المباشر على إجراءات قوى رأس المال تجاه حقوقها، التي فقدتها، وكانت المتضرر الرئيس من الأزمة الاقتصادية، حيث فقدت الكثير من المكاسب التي حصلت عليها في مرحلة توازن القوى التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية بين المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي والمعسكر الرأسمالي بقيادة الإمبريالية الأمريكية، حيث كانت الرأسمالية مضطرة حينها لتقديم تنازلات للطبقة العاملة في مجرى صراعها الضاري مع المعسكر الاشتراكي، الذي كان يقدم قوة المثل للعمال في العالم، وذلك جعل النقابات والعمال في المراكز والأطراف الرأسمالية يناضلون من أجل انتزاع المزيد من المكاسب التي تحقق الكثير منها، فلعبت دوراً رئيساً في رفع مستوى معيشة العمال، عبر زيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل وتحسين الرعاية الصحية والاجتماعية بعد الوصول إلى سن التقاعد..

■ عادل ياسين

ولكن هذا الدلال والرفاهية العالية التي عاشها العمال وعاشتها الشعوب الأوروبية لم تستمر طويلاً، خاصة بعد تبني الرأسمالية في المراكز للنظرية الليبرالية في الاقتصاد، وتوافق ذلك مع هجوم واسع شنته على النقابات متبعة سياسة العصا والجزرة، ما أدى إلى اختراق واسع من جانب الرأسمالية للكثير من الاتحادات النقابية التي أخذت تساهم على مصالح الطبقة العاملة ومكاسبها، وهذا جعل الطبقة العاملة تخسر قوة رئيسية في مجابهتها ومقاومتها للسياسات الليبرالية التي تعمل على تجرييد العمال من المكاسب، وخاصة تلك المتعلقة بالعمل الدائم. لقد اعتمدت الليبرالية في سياستها تجاه العمال: «أنه لا عمل دائماً ولا ضمانات دائمة»، مما أدى إلى ازدياد كبير في نسب البطالة والمهمشين والمشردين الذين فقدوا فرص عملهم، وأصبحوا بلا مأوى، يفترشون الأرض ويلتحفون السماء، يعيشون على ما يُقدّم لهم من إعانات من الجمعيات الخيرية في اللباس والطعام وخلافه. الرأسمالية تعلمت بخبرتها الطويلة في المجابهة مع الحركات النقابية والعمالية أنها لا تستطيع تنفيذ سياساتها الاقتصادية في النهب إذا لم تسيطر وتحتوي الحركات النقابية، فعملت على تقديم الامتيازات والرشاوى لها، وإشراكها في إدارة المجمعات الصناعية، حتى أصبحت هذه النقابات اليمينية جزءاً من منظومة القمع الرأسمالي في وجه أية تحركات عمالية تحدث، وتساهم على أجور العمال وحقوقهم، وتسوف في تنفيذ مطالبهم. إن موازين القوى السائدة بعد انهيار

الثروة بيد ما نسبته 1% من السكان على حساب الأغلبية العظمى منهم. إن حركة الطبقة العاملة من خلال الإضرابات والمظاهرات والاحتجاجات تُكسب الحراك الشعبي جذريته في مواجهة النظام الرأسمالي، وذلك بسبب تناقض مصالحها العميقة مع الاستغلال الرأسمالي الذي يبدو أنه «أبدي» كما كان يسوق له بعض منظري الإمبريالية. إن التناقض الأساسي بين «العمل ورأس المال»، والذي لن يحلّ إلا بالإطاحة الكاملة بعلاقات الإنتاج الرأسمالية، وتحقيق الاشتراكية التي ستؤمن العدالة الاجتماعية، وتنفي الاستغلال والنهب لجهود وعرق الملايين من العمال العاملين في المجال الذهني والعضلي، وتحقيق الديمقراطية الحقيقية للمنتجين. إن القوى الرأسمالية أخذت تستشعر الخطر المحقق بها من جراء نزول الجماهير إلى الشارع، فهي تعمل على إجهاضه بمختلف الوسائل والسبل، عبر تشويهه ووصفه بالتخريب تارة، ومواجهته بعنف تارة أخرى، ويلعب الإعلام الرأسمالي دوراً مهماً في التقليل من أهمية الحراك الطبقي الشعبي، بعدم تغطيته إعلامياً، ويساهم معه الإعلام الرجعي العربي الذي له باع طويل في تسويق السياسات الإمبريالية الاستعمارية في منطقتنا، والتي يظهرها بأنها سياسة مدافعة عن الشعوب وتسمى إلى تحقيق حريتها، والحقيقة هي أن تلك السياسات تسعى إلى قتل شعوبنا واستلاب حريتنا ونهب خيرات أوطاننا التي سندافع عنها حتى الرمح الأخير. إن العصر الآن هو عصر الشعوب النائرة من أجل حريتها وكرامتها وسلامة أوطانها..

إن حركة الطبقة العاملة من خلال الإضرابات والمظاهرات والاحتجاجات تُكسب الحراك الشعبي جذريته في مواجهة النظام الرأسمالي

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



العد التنازلي بدأ

الحكومة في جلستها الأخيرة اتخذت مجموعة من القرارات المتعلقة بعملها، وضرورة الارتقاء به للوصول إلى بيئة بعيدة عن الفساد، كما جاء على موقع رئاسة الوزراء، وهذا ليس كل شيء، بل أضاف الموقع في تقريره عن الاجتماع: أن الحكومة قررت تطوير عمل المؤسسات الحكومية، وقررت أيضاً إعداد مشروع لإلغاء الاستثناءات كافة في التشريعات والقوانين التي تخول أصحاب القرار اتخاذ خطوات قابلة للتأويل، ووضعت لإنجاز ذلك مدة زمنية قدرها ثلاثة أسابيع. واضح أن برنامج الحكومة واسع وملء بالعمل لإنجاز تلك القرارات، والعداد بدأ بالعد حسب الزمن المعطى لإنجاز ما لم ينجز، وإنجازه يحتاج لإجراءات وتشريعات وتصويت وموافقات... إلخ. منذ عام 2012، أي: منذ صدور الدستور الذي نص على ضرورة تعديل القوانين كافة بما يتوافق ومواد الدستور خلال ثلاث سنوات، والحكومات المتعاقبة على موقع رئاسة الوزراء جميعها طُشنت ما هو مفروض عليها إنجازها دستورياً، فكيف سينجز خلال ثلاثة أسابيع كل هذا المترام من القوانين والاستثناءات المحشوة بها، والتي كان لها الدور الكبير في المرور عبرها لكل أشكال وأنواع الفساد الكبير الذي راكم مليارات الليرات التي هي حق للشعب السوري، كان من الواجب على الحكومات صرفها بما يحقق حاجات أغلبية الشعب الذي يعيش الآن تحت خط العوز والفقر والحرمان من أبسط حاجاته، والازمات تلاحقه في كل تفاصيل حياته اليومية. إن اتخاذ إجراءات تحسن من واقع حال أغلبية الشعب السوري هو ضرورة قسوى، ولكن ما هي الأدوات التي بين يدي الحكومة من أجل تمكينها من عملية التحسين المفترضة التي تعلن عنها ليل نهار، هل تعديل القوانين بالرغم من أهمية ذلك كاف ليقنّع المواطن أن حياته ووضعها سيتحسن؟ إن القوانين تحتاج لمن يحميها ويدافع عنها ويجعلها قابلة للتنفيذ، وهذا يعني أن يكون أصحاب المصلحة في ذلك يمتلكون أدواتهم في الدفاع عن مصالحهم، ويمكن أن تضرب مثلاً واحداً على ذلك، وهو: قوانين العمل التي تحوي موادها على عشرات الاستثناءات تحت صيغة يجوز، هل سيتمكن العمال من حماية هذه القوانين بعد تعديلها من حالة التجاوز عليها من أرباب العمل، سواء الحكومة أو القطاع الخاص؟ والعمال مفيدون بحركتهم ولا يملكون إلى الآن ما يمكنهم من الدفاع عن حقوقهم الكثيرة وفي مقدمتها الأجور!

الأجور ودائماً الأجور



تعاني الطبقة العاملة السورية - منذ أن تبنت الحكومات المتعاقبة السياسات الاقتصادية الليبرالية - من الهجوم على مكتسباتها وحقوقها الاجتماعية، وتستمر بقضم ما تبقى من هذه الحقوق، تنفيذاً لتعليمات صندوق النقد الدولي، والذي يأتي في مقدمتها: الهجوم المستمر على الأجور من خلال زيادة الأسعار على السلع الضرورية في حياة العباد، وأهمها بأن العمال لن يستطيعوا الدفاع عن حقوقهم ومكاسبهم نتيجة الظروف التي تحيط بالطبقة العاملة السورية، وفقدانها لحق الإضراب كأحد أهم أدواتها.

■ نبيل عبد الفتاح

أما عمال القطاع الخاص، هذه الشريحة المهمشة من الطبقة العاملة، والمنسية حقوقها، عندما تلتقي مع أي عامل منها، تعصف المطالب بالجملة، فمن ضعف الرواتب والأجور الهزيلة، إلى هضم الحقوق والمكتسبات، ويزداد عليها الافتقار إلى عقود عمل واضحة وموثقة لدى وزارة العمل، إضافة إلى حرمانهم من مظلة التأمينات الاجتماعية، وغياب التنظيم النقابي، وكل هذه المطالب تبقى صعبة المنال في ظل تعسف بعض أرباب العمل، ولجوء بعضهم إلى وضع سيف التسيريح على رقاب عمالهم ساعة يرغبون ذلك، من خلال استقالات مكتوبة مسبقاً من العمل، والتي تجري رغم أنف الجميع بما فيه القانون، أو عن طريق براءات الذمة التي يلزم العمال بتوقيعها قبل بداية أي عمل، مهما كانت المنشأة صغيرة أم كبيرة، إن كل ذلك يتم بموافقة العامل مرعماً، الذي لا حول له ولا قوة، من أجل الحصول على فرصة العمل وعدم ضياعها. إن وجود الأنظمة والقوانين هو من أجل حماية العمال وصون كراماتهم لا لهضم حقوقهم، وعلى النقابات ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ومؤسسة

إن هذا النهج الاقتصادي بمقدماته ونتائج أدنى إلى تفاقم الأزمات الكبرى

ماذا تعني إعاقة شركات القطاع العام عن الإنتاج؟ وماذا يعني تأجيرها؟ وماذا يعني طرح جزء من الشركات أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار أو التشارك؟ إن زيادة الأجور الآن ضرورة ملحة ومطلب وطني عاجل، وزيادة الأجور زيادة مجزية متناسبة مع ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، وإن التأخر في هذه الزيادة يعني مزيداً من الإفكار ومزيداً من تسلط وتحكم أرباب العمل بمصير الملايين من العمال، الطبقة العاملة هي المنتجة للخيرات الرئيسة في المجتمع، وهذه الأجور الهزيلة هي تبديد لوقتها وجهدها وطاقتها وللثروة الوطنية.

في أماكن عملهم.. إن هذا النهج الاقتصادي بمقدماته ونتائج، أدى إلى تفاقم الأزمات الكبرى، ومنها: الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، حيث انعكست هذه الأزمات بشكل واضح على مستوى معيشة الطبقة العاملة السورية بشكل عام، وجعلت العمال يغنون تحت وطأة الفقر والحاجة، إن هذا الوضع العام الكارثي الذي تعيشه الطبقة العاملة السورية، والتي أوصلتها إليه السياسات الحكومية، حيث تصب ضمن هدف معين واتجاه واحد، وهو إضعاف الاقتصاد الوطني ووضع تحت رحمة وقيادة قوى السوق، وإلا

التأمينات الاجتماعية تطبيق الأنظمة، والتحرك من أجل هؤلاء العمال، لأن إعطاء العمال حقوقهم الواجبة لهم هو الأساس في أي نهوض اقتصادي واجتماعي. أما العمال المؤقتون فهم محرومون من الإجازات والمكافآت، وطبيعة العمل والطبابة وغيرها، رغم صدور التشريعات التي تمنحهم صفة العمال الدائمين، ولم يتم تثبيت العديد منهم، ويجري الالتفاف عليها بصيغة العقود السنوية، أو عقود الأشهر الثلاثة، لذلك لا بد من استمرار المطالبة بتعديل أوضاع هؤلاء العمال، والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، وأهمها: تثبيتهم

الطبقة العاملة



تركيا - مطار إسطنبول

قضت محكمة في إسطنبول يوم 5 كانون الأول بالإفراج عن 30 عاملاً ونقابياً، جرى احتجازهم لنحو ثلاثة أشهر، عقب احتجاجهم بمظاهرة حاشدة على ظروف العمل السيئة في موقع بناء مطار جديد في إسطنبول، في شهر أيلول الماضي، احتجاجاً على سوء الأوضاع المعيشية، والأغذية غير الصالحة للأكل، والمشاكل المتعلقة بالأجور، ووقوع العديد من الحوادث القاتلة بسبب عدم توافر تدابير السلامة. وقال محامي المحتجين: إن المحكمة أصدرت أمراً بمنع السفر بحق المتهمين، وأمرتهم بالتسجيل لدى الشرطة أسبوعياً حتى موعد الجلسة المقبلة في 20 آذار المقبل. وأضاف: إن خمسة عاملين ما زالوا في السجن حتى الآن إلى حين اكتمال الإجراءات الرسمية، ولا توجد أسباب منطقية لإبقائهم قيد الاحتجاز طوال هذه الفترة.



موريتانيا - مرحلة جديدة

نظم عمال شركة موريتيل للاتصالات في مدينة انواذيبو يوم 6 كانون الأول، آخر وقفة احتجاجية قبل الدخول في مرحلة الإضرابات عن العمل من أجل الضغط على شركة موريتيل لتحسين ظروفهم. وأكد المتحدث باسم عمال الشركة: أن هذه الوقفات الاحتجاجية بعد نهاية الدوام الرسمي التي بدأت منذ أيار الماضي، جاءت في إطار الضغط على الشركة من أجل تحسين وضع العمال ومنحهم حقوقهم، خاصة في ظل الأرباح المسجلة بالمليارات وتناقص عدد العمالة إلى 350 عاملاً بدل 1000. وأشار الناطق باسم العمال، إلى أن وقفة اليوم هي الأخيرة في هذه المرحلة، حيث سيدخلون في مرحلة جديدة من النضال تشمل إضرابات وتوقفاً عن العمل.



المغرب - إضراب مرتقب

من المنتظر أن تشن يوم 11 كانون الأول، ثلاث نقابات تعليمية إضراباً وطنياً عن العمل مع وقفة احتجاجية أمام مقر وزارة التربية الوطنية، تنديداً بتجاهل مطالب النقابات بخصوص العديد من الملفات المطالبة المشروعة. وأكدت النقابة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: أن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني لا تكثر بمطالب هيئة التوجيه والتخطيط، والمفتشين التربويين، سواء تعلق الأمر بالمستشارين أو المفتشين، بسبب تردي أوضاعهم المهنية وظروف عملهم. وشددت النقابات التعليمية في بيان مشترك لها على ضرورة التسريع بإصدار نظام أساس منصف، يضمن وحدة هيئة التوجيه والتخطيط واستقلاليتها، فضلاً عن توحيد إطار «المستشارين والمفتشين».



تونس - اعتصام مستمر

يتواصل اعتصام عاملات وعمال شركة بوشماوي للصناعة الذي انطلقوا في تنفيذه منذ يوم 21 تشرين الأول، بكل من العاصمة تونس ومحافظة قابس وتطاوين احتجاجاً على عدم سداد أجورهم منذ 3 أشهر. وعبر العمال عن غضبهم من عدم حصولهم على مستحقاتهم منذ 2014، ورغم المحاولات التي قامت بها نقاباتهم، لكن، للأسف لم يتم سداد أجورهم، الأمر الذي أجبرهم على الاعتصام مطالبين بمستحققاتهم المتأخرة. ويشهد الاعتصام حماسة كبيرة وتضامناً منقطع النظير بين العمال فيما بينهم، مؤكدين تمسكهم بمطالبهم المشروع وحقوقهم في أجورهم المتأخرة والتي بسببها هم يعانون الآن الأمرين وتشكو عائلاتهم الحاجة والفقر.

العاملون في مجمع الزبلطاني والنقابات



من أول السطر

■ نبيل عكام

تعديل قانون التنظيم النقابي ضرورة

منذ صدور المرسوم التشريعي رقم 84 الناظم للعمل النقابي والذي تم تعديله أكثر من ست مرات، لم يكن للعمال دور واضح فيه، وكل التعديلات التي طرأت عليه كانت تُفرض من خارج الطبقة العاملة، لذلك نرى اليوم الجزء الأعظم من الطبقة العاملة وخاصة عمال القطاع الخاص، لا يعرفون التنظيم النقابي في معاملهم، بسبب عدم وجود لجان نقابية منتخبة كما في باقي القطاعات الإنتاجية والخدمية، رغم أن النقابات هي منظمة العمال الجماهيرية الطبقيّة التي تجمع العمال باختلاف انتماءاتهم دون أي تمييز، بهدف الدفاع عن مصالحهم وتحقيق مطالبهم وحقوقهم، من أجل عادل وأمن صناعي وطبابة وسلامة وصحة مهنية وتأمين اجتماعي في العجز والشيخوخة، والتعبير عن إرادتهم وكلمتهم. إضافة إلى تعليم وتصلب العمال في النضال والتضامن والتعاقد الطبقي فيما بينهم ومع كل الكادحين. لذلك من حق الطبقة العاملة وضع قانونها وأنظمتها التي تعبر عن استقلالها بقراراتها، وطرق وأساليب نضالها التي كفلتها المواثيق الدولية والدستور، وحمايتها من التدخل في شؤونها سواء حكومة أو أصحاب العمل، وهي الضمانة لسير نضالها الطبقي في أن تكون النقابات معبراً حقيقياً عن مصالح العمال، بعيداً عن أي نفوذ من خارجها، أي: يجب أن تناقش كافة القواعد العالية قانونها، وإبداء ملاحظاتها عليه وأخذها بعين الاعتبار، فأصحاب الحق أدري بحقوقهم، وهم المعنيون بهذا القانون في البداية والنهاية. ففي البداية عودة سلطة العمال لتنظيمهم النقابي، وهذا لا يستقيم إلا من خلال الهيئة العامة، أي: التجمع العمالي الذي وحده له الحق في انتخاب ممثليه وقيادته دون وصاية أو شرط مسبق، والهيئة هي صاحبة السلطة الأساسية في التنظيم النقابي، من خلال مؤتمراتها في كل تجمع عمالي، وتنتخب ممثليها في اللجنة النقابية بكل حرية، وليس بطريقة القائمة المغلقة التي أبعدت العمال عن التنظيم النقابي، وكذلك حقها في حجب الثقة عن أي عضو تم انتخابه من خلالها، سواء كان في اللجنة النقابية أو أية هيئة أخرى أعلى قد يوجد فيها. فتعديل هذا القانون بات استحقاقاً دستورياً منذ أن أقر السوريون دستورهم عام 2012 وأصبح هذا القانون بشكله الحالي وحتى الجزء كبير من مضمونه لا يعد دستورياً بل هو مخالفة واضحة وصريحة للدستور.

استكمالاً لموادنا السابقة التي تناولت موضوعة عمال القطاع الخاص، كان لزاماً علينا العمل على إجراء جولة على بعض المناطق الصناعية في دمشق، والتي تضم مئات المنشآت الصناعية الخاصة، لنطلع على واقع عمالها وعلاقتهم بالمنظمة العمالية من خلال حوار صريح وموضوعي.

الورق، ولكن بالحقيقية فهي ليست كذلك شأنها شأن كل الاتحادات الأخرى كالاتحاد الرياضي العام.

الاعتماد على النقابات

هذه العينة القليلة التي أوردناها من جملة اللقاءات التي أجريناها مع عدد كبير من العاملين في مجمع الزبلطاني ليس الهدف منها إلا إيصال جانب من واقع عمال القطاع الخاص غير المنظم للتنظيم النقابي، كمساهمة منا في توضيح الرؤى، وهو ليس بجديد على مسامع الحركة النقابية، فأهل مكة أدرى بشعابها، ومن المفيد أن نعيد التذكير بأهمية الوصول لهذه الشريحة العمالية الغائبة عن المنظمة لأسباب باتت أكثر وضوحاً بعد الاحتكاك بهم وسماع رأيهم، وهم اليوم أحوج ما يكونون للمنظمة ونشاطها الجدي والملموس، والمنظمة أيضاً بحاجة لهم ليكونوا ضمن صفوفها وبرنامجها الوطني فتقوى بهم ويقرون بها، ولا ضير من الاعتراف بالنقصان والتراخي، فهؤلاء العمال ينتظرون من يناضل معهم من أجل حقوقهم في أجر يكافئ المعيشة، ومظلة قانونية وتأمينية تقي شيخوختهم، وعليه فإن النقابات مطالبة اليوم بإيجاد الوسائل الضرورية وامتلاك الأدوات المستمدة من الواقع ذاته من أجل استعادة الدور الوظيفي، والوزن الحقيقي، كي تستقيم الأمور وتأخذ الطبقة العاملة وسائر الكادحين حقوقهم المسلوبة.

إقامته في السيدة زينب والمجمع، وبأن البطاقة ساعدته كثيراً بتخفيف عبء الانتظار للتقييش وأضاف بأن عشرات العمال في المجمع قد حذوا حذوه، ولا علم له بأية ميزات أخرى لكونه منتسباً للنقابة.

يبحثون عن الدور والاستقلالية

أما مؤيد وهو شاب يعمل في أحد أكبر منشآت الجوارب في المجمع، وخلال إجازته العسكرية، فقد أكد لنا بأنه يعلم بالنقابات ودورها وميزات الانتماء وبأنه منتسب لنقابة الغزل والنسيج في دمشق، وبأن سبب انتسابه يعود لمتابعته الدورية لأحدى الجرائد المحلية التي تفرد مساحة كبيرة لتناول هموم العمال وعمل النقابات، وشدد على أهمية النقابات نافداً في الوقت ذاته طريقة عملها وضعف تأثيرها، وأضاف عن رغبته بتجديد اشتراكه النقابي فور انتهائه من الخدمة الاحتياطية، كونها تمثل كل هؤلاء العمال وتضمن حقوقهم في حال استطاعت أن تشد حيلها خلال الفترة القادمة.

زميله أبو سعيد في المنشأة نفسها، وضع لنا رأيه بأن النقابات جزء من الحكومة، ولا يمكنها الوقوف في وجه سياساتها وحين أخبرناه بأنها منظمة شعبية مستقلة وليست حكومية، اعترض على توضيحنا وقال: إنها مستقلة بالشكل وعلى

تتعلق بإجازات الاستيراد والسجلات التجارية والصناعية.

بين عدم المعرفة والهوية النقابية

فتحتنا قنوات حوار واسعة مع العديد من العاملين في المجمع لنستطلع معرفتهم ورأيهم بالحركة النقابية بشكل عام، والتنظيم النقابي بشكل خاص، ومدى علاقتهم به، البداية كانت مع علياء «أم سامر» عاملة إنتاج في معمل تطريز إلكتروني، أخبرتنا بعدم معرفتها بالمنظمة النقابية أو عملها، وقالت: إنها تمارس المهنة منذ 13 عاماً وكانت بداية عملها في ورشات التطريز بمنطقة الشماخين في حي الشاغور، وبأنها لم تسمع بنقابات للعمال بل بنقابات المعلمين والمحامين، أما بشار وهو شاب يعمل في أحد المحال التجارية المتخصصة ببيع الخيوط والمصاط، فقد أخرج من جيبه هوية نقابية توضح بأنه عضو في نقابة المصارف تحت بند منشآت تجارية، وبعد إسهابنا في الحديث معه تبين لنا بأنه لا يدرك شيئاً من عمل النقابات، ولم ير مبنى النقابات في حياته، وإنما حصل على البطاقة النقابية عن طريق ممثل لنقابة المصارف في المجمع منذ ثلاث سنوات من أجل تسهيل أموره عند الحواجز الكثيرة التي تتواجد على الطرقات بين مكان

■ الياس زيتون

عمال المجمع خارج مظلة القانون

توجهنا بداية لمجمع الزبلطاني شرق العاصمة على تخوم الغوطة الشرقية، ولا يخفى على أحد ما شهدته هذه المنطقة خلال السنوات الماضية من عمر الأزمة، حيث تعتبر على خط النار الأول، ولطالما شهدت المنطقة والمجمع أعمالاً عسكرية، وللعلم، فإن هذا المجمع يحوي أكثر من مئتي منشأة صناعية وحرفية صغيرة ومتوسطة، وأكثر من مئة محل ومكتب تجاري، ويقدر عدد العمال في هذا التجمع بأكثر من ألف عامل وعاملة، وغالبية هذه المنشآت تعمل في الصناعة النسيجية من جوارب والبسة وتطريز وخيوط تركيبية وممزوجة، ويتبع تلك النشاطات الصناعية والحرفية نشاط المحال التجارية، وهناك العديد من الصناعيين الذين أخذوا أكثر من عقار معاً ليتسع لحجم صناعاتهم وقدرتهم الإنتاجية، مما جعلهم يحتفظون بعدد كبير من العمال يصل لأكثر من خمسين عامل وعاملة، وجميع العاملين في هذا المجمع يصنفون ضمن عمال القطاع الخاص غير المنظم، كونهم يعملون بلا عقود أو تأمينات إلا نسبة قليلة جداً من أقارب أرباب العمل، أو لضرورات قانونية

أية حرية نريد؟



قد تبدو هذه الكلمة فضفاضة إلى الحد الذي لا يمكن فيه حصر كل التصورات التي تنشأ حولها، ولكن لهذه الكلمة وقع خاص عند السوريين، فهي مرتبطة بشكل أو بآخر بالأيام الأولى لحدوث الأزمة في عام 2011 وبغض النظر عن المزاج العام الذي ساد آنذاك بين «مؤيد» و«معارض»، فإن النتائج التي تلت ذلك كانت سيئة بما يكفي ليحمل هذا الشعار طابعاً سلبياً في أذهان بعض الناس. ولكن هل هذا يعني أننا حقاً «لا نريد حرية» وأية حرية نريد؟

أية حرية نريد؟

رشا النجار

إن رفع هذا الشعار بحد ذاته يشي بوجود إشكالية عميقة بخصوصه، فغياب الحريات السياسية تحديداً كان واحداً من عوامل انفجار الأزمة، ففي ظل سياسات اقتصادية، كانت ترفع من مستويات عدم الرضى الاجتماعي لدى شريحة واسعة من السوريين، وتزيد الإفكار والبطالة، فإن غياب الحريات، يعني غياب القدرة على مواجهة هذا الضغط... ويعني بالتالي ضغطاً أعلى! ولهذا كان خلف شعار الحرية، الحاجة الماسة للقدرة على الوصول إلى الحرية الفعلية، أي التحرر من الفقر والتخلف، وتوقف التقدم السوري منذ أواسط السبعينات.

ولكن غياب هذه الحريات، قبل الأزمة ومع اندلاعها، هو المساهم الأساسي في عدم وجود حالة من الوعي السياسي، ودافعاً هاماً، لتغيير مسار الحراك الشعبي وتوجهه نحو السلاح.

اليوم وبعد 8 سنوات أزمة يمكننا القول: إن البلاد لا زالت بأمس الحاجة إلى أوسع هامش من الحريات السياسية... كضرورة وطنية.

يقول زياد الرحباني في أحد برامج الإذاعة: «إذا قررت واحد ما تسمعلو، ما تغلو اسكوت ما تحكي، الأفضل تغلو احكي، وإنت بهالوقت ما تسمعلو» ويصف الرحباني ذلك بأنه أحسن انطباع يمكن إعطاؤه عن الحرية. وهذا ما تعمل عليه العديد من البرامج الإعلامية، فهي تعطيك حرية التعبير عن معاناتك وتحاول «إيصال صوتك» إلى المعنيين، ولكنها في الوقت ذاته تروج لفكرة مفادها أن: هذا هو واقعك الذي عليك تقبله، وأنت لست الوحيد كذلك، فالكل يعاني أيضاً، وأن الحكي لا ينفع.

إن حرية التعبير عن الرأي مطلوبة طبعاً، ولكنها غير كافية. فالحرية بوصفها ضرورة من أجل الدفاع عن الحقوق، لا يمكنها التعبير عن ذاتها إلا إذا كانت قادرة على إحداث التغيير المطلوب من أجل تحسين هذه الحقوق؛ فمن حق السوري أن يعيش

الوقائع تقول

أن البلاد لا زالت

بأمس الحاجة إلى

أوسع هامش من

الحريات السياسية

حياة كريمة ضمن مستويات معيشية جيدة، ومن حقه الحصول على تعليم حقيقي يضمن له مستقبله فعلاً، ورعاية صحية وضمان اجتماعي بعيداً عن التكاليف الباهظة المترتبة على ذلك، بل من حق السوريون الحصول على تعويضات عن خسارات سنوات الأزمة، ومن حق جزء كبير أن يستعيد قدرته على دخول البلاد... كل هذه الحقوق وغيرها الكثير، باتت منتهكة اليوم إلى أبعد حد.

وكل هذه الحقوق لا يمكن استردادها إلا عن طريق مجموعة من الإجراءات التي تضمن الحصول على حريات سياسية تتيج للسوريين إمكانية حل مشاكلهم وتحصيل حقوقهم والدفاع عنها.

إن ما هو مطلوب حقيقةً، هو إعطاء السوريين حق اختيار الأطراف التي يرون أنها تمثلهم فعلياً، وترغب بحل مشاكلهم، أي: حرية انتخاب الأشخاص والقوى السياسية

بناءً على البرامج الاقتصادية-الاجتماعية لهم، وليس كما جرت العادة بانتخابات شكلية لا تغير سوى الأشخاص وتبقي السياسات على ما هي عليه. وأيضاً أن يحصلوا على حق وأليات مراقبة هؤلاء المنتخبين، وإمكانية سحب الثقة منهم. وأكثر من ذلك أن يمتلك السوريون حق إدارة ومراقبة مستويات السلطات المنتخبة كافة.

قد يبدو للبعض أن حرية الوصول لسلطة تكون حقاً ممثلة للشعب حلاً لا يمكن تصديقه، إلا أن الوقائع عالمياً ومحلياً تشير إلى غير ذلك. وأن الطريق للوصول إلى هذه الحريات لا بد له من المرور بباب الحل السياسي للأزمة السورية، حلاً توافيقاً بين السوريين، كما تنص خارطة طريق الحل المسجلة في القرار 2254. مع ما يتطلبه هذا من دستور جديد، يكفل هذه الحقوق، ويكفل قدرة المجتمع على الدفاع عنها.

بيان من منصة موسكو

أنهى وفد من «هيئة التفاوض» يوم الثلاثاء 4 كانون الأول، اجتماعاته مع ما يسمى المجموعة المصغرة في واشنطن، وعبرت تغريدات رئيسه ولقاءاته وكذلك الخبر الصحفي الذي نشرته عن استمرار قيادة الهيئة بسياساتها المتماهية مع القوى الغربية ومع الأمريكي خصوصاً، وهو الأمر الذي يظهر في المسائل الأساسية التالية:

أولاً: بما يتعلق باللجنة الدستورية، تتماهى قيادة الهيئة مع خطاب جيمس جيفري الذي يحرص فيه دي مستورا على فرض الثلاث ضمن العقيدة الانتخابية الاستعمارية، وفي تناقض علني مع القرار 2254 ومع بيان سوتشي، بل والتلويح بالعمل الممنهج والمستमित لإنهاء مسار أستانا والعودة إلى نقطة الصفر، لتمديد الصراع إلى ما لا نهاية. ثانياً: تتبنى قيادة الهيئة أيضاً حرفة الطرح الغربي بما يخص مسائل العقوبات وإعادة الإعمار وعودة اللاجئين، وذلك في تحويل هذه المسائل الإنسانية إلى أوراق ابتزاز سياسية، ومن المعلوم أن العقوبات التي يفرضها الغرب على سورية أضرت أولاً وأخيراً بالشعب السوري، وليس بتجار الحرب أو المتنفذين الذين لم يعدموا الحيلة في الهروب من تلك العقوبات فحسب، بل وحولوها إلى منجم ذهب عبر تكريس الاحتكار في مناطق النظام ومناطق المعارضة. ثالثاً: تغض قيادة الهيئة الطرف عن السلوك



الأمريكي وسلوك قوات التحالف الغربي في سورية، ولا «تثير قلقها» نهائياً عمليات قصف المدنيين شبه اليومية التي يقوم بها التحالف، ولا يثير مخاوفها العمل الأمريكي على عزل شرق الفرات وتنمية أوهام الانفصال في رؤوس بعض القيادات، بل إن «لا أوراق» تيلرسون وبومبيو المخالفة للقرار 2254 وضوحاً والحاملة لبذور التفجيت لم تجد من قيادة الهيئة سوى وضعها تحت «الدراسة»

المستمرة والنظر إليها بإيجابية دائماً! رابعاً: لا تجد قيادة الهيئة حرجاً في السكوت عن خروقات النصرة في إدلب، بل ولا تجد حرجاً أيضاً في التماهي مع الدعاية المطالبة بخروج إيران وحزب الله فقط من سورية، دون بقية القوى الأجنبية، حتى في الوقت الذي يعلن فيه جيش الاحتلال بدء عملية عسكرية ضد الجنوب اللبناني وضد ما قال: إنها أنفاق لحزب الله. والأهم من ذلك كله،

هو صمت قيادة الهيئة تماماً، عن موقف الولايات المتحدة الداعم للكيان الصهيوني في الأمم المتحدة، حين رفضت قراراً يؤكد بسورية الجولان السوري المحتل، ولم تجد في نفسها الحد الأدنى من الجراءة لإدانة ذلك الموقف!

إن سياسة الهيئة هذه، والمتماهية مع أعداء الشعب السوري، بمعارضتهم وموالاتهم، تضعها خارج العملية السياسية بالكامل، وإننا في منصة موسكو للمعارضة السورية، المعترف بها ضمن قرار مجلس الأمن 2254، والمشاركة في هيئة التفاوض على أساس هذا القرار وحده، ومن موقع مسؤوليتنا الوطنية، فإننا لا نعتزف بالسياسة التي تتبعها رئاسة هيئة التفاوض، والتي تقوم على العمل الاستفزازي الممنهج لعرقلة أية جهود حميدة لبدء الحوار لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2254، الأمر الذي أفقدها شرعيتها السياسية. وعليه فإن القيادة المسؤولة عن هذه السياسة، ليست فقط لا تمثلنا، بل وأيضاً لا تمثل تطلعات الشعب السوري بمخالفتها الصريحة، وعلى طول الخط، للقرار الأممي 2254...

■ قيادة منصة موسكو
دمشق 2018/12/6

شرق الفرات... غرب الجحيم!



تضييق مساحات اللعب الأمريكي أكثر فأكثر، وتكثر الأخطاء والأكاذيب المكشوفة؛ كنا قد وقفنا سابقاً عند جملة من الأكاذيب التي أطلقها جيمس جيفري خلال نشاطه المحموم على مدار الشهرين الماضيين، وعددنا بينها كذبه بما يتعلق باتفاق إدلب وباللجنة الدستورية وبمحااربة داعش وغيرها.

■ مهند دليقان

وسنغض النظر عن استمرار مسار أستانا، شرط ألا يحقّق تقدماً في إدلب، أي: شرط أن يكون مساراً شكلياً، وليس فاعلاً كما كان حتى الآن، وسنضغط على الأوروبيين لكي يقدموا لكم تنازلات مالية بما يخص اللاجئين السوريين، وسنسمح ربما باستثناءات أوسع لكم بما يخص عقوباتنا على إيران.

ثانياً، من الكرد:

سنمنع تركيا من اجتياح مناطقكم، أو تقليص نفوذكم فيها، وسنفرض في سورية سيناريو كردستان العراق، وربما نذهب أبعد من ذلك بعد حين، ولكن عليكم أن ترفعوا الصوت للمطالبة ببقائنا في وجه المطالبات الروسية برحيلنا «وهو ما نفذه فعلاً رياض درار»، وعليكم أن تلتزموا خطتنا في «الهزيمة الدائمة» لداعش، والتي عليها أن تستمر سنوات طويلة، وعليكم عدم الاقتراب من أية عملية سياسية سورية دون التنسيق الكامل معنا، ومعنا وحدنا.

المحصلة:

إذا جمعنا ما تريده واشنطن من الأتراك ومن الكرد، وتركنا جانباً الأوهام التي تزرعها في رؤوس الطرفين لتصير ما تريده، نجد التالي: ● إنهاء النصرة ممنوع، ويجب أن يبقى هذا الملف معلقاً إلى ما لا نهاية، لكي يضمن منع حل الأزمة، ولكي يضمن مساحة دائمة للعب بين تركيا وروسيا، وللتأثير على الملفات المختلفة المتعلقة بمسارات الحل. ● عدم إنهاء النصرة لفترة طويلة، سيؤدي إلى إنهاء أستانا، وليس أستانا فحسب، بل وجنيف أيضاً، لأن العودة إلى جنيف بشكله

رغم ذلك، فإن جيفري لا يكف عن إمدادنا بمواد جديدة وطازجة، مع كل زيارة جديدة يقوم بها لآية جهة كانت، وكُنْه المسألة أن سياسة «حرب الجميع ضد الجميع» لا تمر إلا بالكذب على الجميع، وإيهام الجميع بأن الكل أعداء لبعضهم البعض، وحليفهم الوحيد هو واشنطن، ولكن هذه السياسة تحولت إلى سخافة محضة مع تآكل الدور الأمريكي ومع اكتشاف الأطراف المختلفة، إلى هذه الدرجة أو تلك، أن الولايات المتحدة تعمل ضد مصلحتها، وتعمل لاستمرار الحرب، بل ولتصعيدها وتوسيع مدى انفجارها ما استطاعت. أكبر أكاذيب واشنطن في منطقتنا، هي: أنها حليفة للأتراك وللكرديين في الوقت نفسه؛ ولذا نسمع من جيفري قبل أيام أن قسد هي حليفه الأساس في سورية، ثم وخلال زيارته لتركيا نسمع أن علاقة واشنطن بقسد هي علاقة مؤقتة، بل وأنها يجب أن تخرج من منبج، وأن الحليف الأساس هو تركيا.

إذا أردنا الوقوف على ما تريده واشنطن من الجانبين، يمكننا تحديد المسائل التالية

أولاً، من الأتراك:

تريد واشنطن منع إنهاء النصرة في إدلب، عبر ابتزاز الأتراك في مسألة شمال شرقي سورية والقضية الكردية؛ إذا تعاونتم مع الروس في إنهاء ملف إدلب، أو في مسألة اللجنة الدستورية بعيداً عن موافقتنا، فإن ثمن ذلك سيكون إنشاء كيان منفصل في شمال شرق سورية، وإنْ منعت إنهاء الملفين سنحجم دور الأكراد بالتدريج «الممل».

الكرد، تقوم على موضوعه أساسية، ينبغي إقناع كل طرف بشعار غير قابل للتحقيق؛ أحد أهم الأمثلة على هذه الطريقة في التلاعب هي الشعار القائل: إن الخروج الأمريكي لن يتم إلا بعد الخروج الإيراني، وهذا الأخير لن يتم بالأدوات العسكرية وفقاً لجيفري، بل بالأدوات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية.. إلخ، وهذه قصة أخرى عن محاولات اللعب الأمريكي حتى بين النظام السوري وبين الإيرانيين، ولكن ما نقوله هنا هو: أن وضع هذا الشرط «مستحيل التحقيق»، يكافئ ببساطة القول: لن نخرج... إن الإصرار الأمريكي على عدم الخروج، وعلى وضع اشتراطات متعددة للخروج، يعكس قلقاً عميقاً من اتساع دائرة التوافق بين «الأعداء المفترضين»، الأمر الذي من شأنه ليس فقط تسريع خروج الأمريكان، بل وخروجهم قبل أي أحد آخر!

السابق وهم كامل يقتات عليه «حقاً وفعلاً» بعض متشديدي هيئة التفاوض. وبذلك فإن القرار 2254 نفسه يجب وضعه على الطاولة من جديد، لا بغرض التنفيذ، بل بغرض إعادة دراسة صلاحيته، ما يعني: العودة إلى الصفر. ● إنهاء داعش ممنوع، وبقاؤها في شرق الفرات هو حجة لبقاء الأمريكي، وهو أداة ابتزاز ضد الكرد حيناً، وضد جهات أخرى في أحيان أخرى.

● وضع اليد الأمريكية على شمال شرق سورية لفترة طويلة قادمة، يعني في ما يعنيه: حجب مصادر ثروات أساسية ومساحة هامة من سورية عن الدخول في مرحلة جديدة، وتالياً: منع أي حل سياسي من التحقق، في عموم سورية، وفي الشمال الشرقي ضمناً.

إن مجمل الأوهام التي يحاول الأمريكيون زرعها في رؤوس الأتراك وفي رؤوس

التسوية السورية «بغطاء دولي جديد»!

منذ أن أصبحت أزمة البقعة الجغرافية السورية، محط التركيز الدولي... أصبح تدويل الأزمة مترافقاً بالضرورة مع تدويل الحل، وخرجت المعطيات من دائرة الصراع الاجتماعي في سورية، وإمكانات التسوية بأبعاد داخلية فقط. فالسلاح وتمويله وغطاؤه الإقليمي والدولي، ومن ثم الإرهاب وتوسعه ومحاولته التمرکز في سورية، وأزمة اللاجئين، ومليارات إعادة الإعمار، وغيرها من العوامل جعلت حل الأزمة السورية محط صراع دولي بين مشروعات دوليين، بواجهتين أساسيتين: أمريكا وروسيا. صراع متناقض في غايات أطرافه، وبالتالي حكماً في وسائل عمله.



يريد تطبيقه، وتحديدًا لا يريد تطبيق ما في روحه من معالم جديدة لحل الأزمات: تأمين أكبر قدر من استقلال القرار للأطراف المحلية وصياغتهم للحل. ولهذا فإنه يحاول أن ينسف اللجنة الدستورية عبر دفع الأمم المتحدة لتشكيلها وتعيينها.. أو عبر دفعها للإعلان عن فشل تشكيلها. والأهم: يحاول أن ينسف الإطارات الدولية الجديدة التي تسعى لتثبيت هذا النموذج، كما في أستانا وسوتشي. يُلَوِّح الغرب «بإزالة الغطاء الدولي» عن تسوية الأزمة السورية، فهو يريد العمل بالمنطق القديم حيث المجتمع الدولي بقيادة الغرب يخلق الأزمات ويصوغ الحلول بالشكل الذي يضمن إدامة الفوضى... ولكن العالم تغير اليوم، وأصبح لدى قوى المجتمع الدولي الأخرى، مشروع جديد، وقوة لفرسه، وهو مشروع حل الأزمات حلاً مستداماً. أية حلول وتسويات سياسية ناجحة قائمة على التوافق والتشاور. ولأن للضرورة أحكاماً، فإن الضرورة تفرض انتصار المشاريع والقوى الجديدة والصاعدة، ما يعني: أن استمرار عرقلة الحرب للتسوية، لن يعني نفس التسوية بشكلها الجديد، بل قد يعني فقط، خروج الغرب من تسوية هذه الأزمة... الأمر الذي إذا ما حصل سيكون سابقة تسجل نهاية «عصر الغرب»، وفي مصلحة السوريين ومسار خروجهم من الأزمة.

دور المجتمع الدولي: لتكون مهمته محاربة الإرهاب، وبالطرق الشرعية، والحفاظ على كيان الدولة، وتأمين حل المشكلة السورية حلاً يقوده السوريون، بينما المجتمع الدولي طرف مساعد ودافع للقوى السورية لتصل إلى نقاش دستورها، وإلى شكل حكمها الانتقالي وصولاً إلى الانتخابات. الغرب الذي وافق على هذا القرار مرغماً، لا

عالمية طوال عقود. المشروع الذي يتطلب بالضرورة وقف الفوضى، وتعميم نماذج جديدة لحل الأزمات الدولية، والذي كانت سورية منعطفاً في إطلاق تنفيذه. ولذلك فإن القرار 2254 أتى تعبيراً عن نتائج صراع من هذا النوع، الوزن الأعلى فيه، لقوى العالم الجديد التي تريد الاستقرار. ليقول هذا القرار: أن حل هذه الأزمة، سيغير

فالأمريكان كمرکز مأزوم اقتصادياً، رأوا في هشاشة الأرض السورية موطناً لامتداد مشروع الفوضى، فدعموا الصراع المسلح، وأطلقوا أدوات الفاشية بداعش والنصرة وغيرها، ويسعون لمحاولة استخدام الورقة الكردية في آمال التقسيم، أو إدامة المعركة. ويمدون أدواتهم وأذرعهم المرمية وغير المرمية لاستمالة المتشددین هنا وهناك، والإيحاء لهم باستدامة الأزمة وإمكانية انتصار طرف على طرف في وقت ما!

أما المشروع الآخر بواجهته الروسية، عسكرياً ودبلوماسياً، وخلفيته الاقتصادية الجيوستراتيجية الصينية، هو مشروع دول الأطراف الصاعدة التي تريد أن تنتزع حقها في عالم أكثر توازناً وخال من الهيمنة الأمريكية العسكرية والمالية، كأداة نهج

الرموز التاريخية للشعوب



في تناقض مع الشعوبية التي ينتهجها إعلامنا، التي تفترض التعصب، والذي يفترض بدوره إحياء عصبية للشخصيات التاريخية، تنعرض الرموز التاريخية في منطقتنا إلى هجوم ممنهج بقصد تشويه تاريخ شعوب المنطقة والقطع معه، بما يسهل السيطرة ثقافياً ومعرفياً عليها، وبالتالي ضبط إيقاع السيطرة السياسية.

■ سلاف محمد صالح

وليس غريباً ملاحظة أن الإعلام المحلي الذي يُحرّم الخوض في قضايا وشخصيات اجتماعية مصيرية بمنهجية علمية، يعرض بعشوائية منظمّة: الهجوم على رموز الشعب الجامعة، وهو في ذلك يتناغم مع الإعلام الخارجي؛ إذ تتلاقى الطبقات المهيمنة في مجتمعاتنا في أهدافها مع أهداف القوى الخارجية، فيما بات معروفاً أن عملية التحرر الوطني تتطلب تحرراً اجتماعياً يستند إلى ثقافة وطنية تجمعها رموزها الوطنية الجامعة بثبات يُسهّل ويسرّع في التحرر ببعديه الاجتماعي والوطني.

الرموز التاريخية للمجتمعات وليس للسلطات

يبدو أن أسهل أسلوب في الهجوم على الشخصيات التاريخية هو انتزاع الأخيرة من ظروفها السياسية وصلاتها الاجتماعية وظرفها التاريخي المحيط، في محاولة منها للخروج من الأنماط التقليدية للنقد، والبحث عما تُسميه نهجاً موضوعياً للدراسة، لكنه يثبت دوماً أنه نهج يعوزه التحليل العلمي. لتظهر هذه الرموز أخيراً معزولة ومنعزلة عن مجتمعاتها. غير أن تجارب هذه الشخصيات بالذات سياسية كانت أم فلسفية أم أدبية، انبثقت من ظرفها الزماني والمكاني المحددين تاريخياً، بل إنها التزمت قضايا خارجة عن الشعور بالأنا. وإن بدا بعضها دينياً أو أدبياً لكن جوهرها ظل اجتماعياً، وفي أحيان كثيرة سياسياً، كصلاح الدين الأيوبي الذي واجه جيوش الإفرنج ذات الطابع الديني «الصليبي» في الشام، في الوقت الذي سقطت فيه مصر بأيديهم، وكان لدخوله مصر فعلاً توحيدياً بين الشام ومصر «يكاد يكون الوحيد في عصور الانحطاط. هادي العلوي». ويمكن أهم ما في شخصية صلاح الدين الأيوبي: أن فعله ليس ذاتياً فردياً، وإنما تجسيد للقوة الكامنة في شعوب المنطقة في حينه، وإرادتهم في مواجهة الغزو الخارجي.

وفي تجنب مقصود في مقالنا لعرض شخصيات وقصص مؤثرة في تاريخ منطقتنا، كالمعلم الثالث ابن سينا، وإضافاته في الطب والفلسفة واللغة العربية ذاتها بمفردات أصبحت ملكها، وجابر بن حيان وموقفه من الوجود الموضوعي للكون ووحدة حركته، ومقامات بديع الزمان الهمداني كظاهرة اجتماعية فنية بطلها الشاذ أبو الفتح الإسكندري، وإخوان الصفا ورسائلهم في الشهادة، والمتنبّي الذي كان أحد

أسباب تعلقه بسيف الدولة الحمداني أن الأخير كان مقاتلاً لجيوش الروم في شمال بلاد الشام في حينه، بل إن المتنبّي قاتل معه، وابن حزم في أدب الحب وطوق الحمامة، وبخلاء الجاحظ الأثرياء، والنزعة الزهدية كشكل من أشكال الاحتجاج السلبي على الصراع السياسي المحتدم في العصور الإسلامية الأولى، وكنوة تنتج عنها حركة التصوف ببعدها الفلسفي المعقد إيديولوجياً والمنخرط في المجتمع والسياسة.. وغيرهم كثيرون، والذين تم انتقاؤهم هنا لضرورة إعادة علاقة المفكرين والحركات الاجتماعية إلى مكانها الصحيح ضمن ظروف تتصل بالوعي والواقع الاجتماعي، وهي علاقة هؤلاء المفكرين مع مجتمعاتهم، وليس حكاهم.

الأمثال الشعبية دفاعاً عن تجارب الشعوب

إننا سنستعير من الشهيد حسين مروة ثلاث إضاءات على شخصيات مبتدعة اقتصرت بها الرذائل، تُبرز أن شعوب المنطقة منذ القدم قادرة على الدفاع عن نفسها بابتداع أمثالها التي تنكر الخيانة والنكث الوعد والظلم: أبو رغال: هو رجل في اليمن خان قومه بوشايته بهم. ومضت الأيام، ومضى معها القوم والأعداء، وظل أبو رغال ملعوناً مصلوباً كأقدم خائن ربما على خشبة التاريخ، وتشير قصته إلى أن شعوب المنطقة نبذت الخيانة في عرفها ولعنت الخائنين إلى الأبد.

عرقوب: الذي وعد أخاه مرةً في الحجاز بتمر من نخلة قرب يثرب، فنكث بوعده سنتين اثنتين، لكن الناس لم يمهله سنةً ثالثة، بل عاقبوه وصلبوه كذلك على خشبة التاريخ كعرقوب الذي «يعدّ أخاه بيثرب»! وصار مثلاً لإشارة إلى من ينكث عهوده كصفة ليست من صفات الشعوب المحمودّة.

سمنار: الذي برع في البناء والزخرفة

في الحيرة وسط العراق. وكان أن بطش الملك به بعد أن أنهى بناء قصر رائع، حتى لا يبني مثله لسواه، فرماه من أعلى قصره. فأنكر الناس أن يجازى سمنار بالسوء والطغيان. وإذا صلبوا الملك الظالم على خشبة التاريخ، فإنهم أدّوا للبناء المظلوم حقه بتخليد اسمه.

ولو أن للخيانة والنكث بالوعد والظلم معاني غير بغیضة لدى شعوبنا، لما خرجت علينا بالأمثال والحكايا والقصص الجميلة هذه.

الشعوب تدافع عن رموزها الاجتماعية، على سبيل المثال:

تغنّت جماهير المظلومين بأهاجي يزيد بن مفرغ الحميري الموجهة لبني زياد أثناء إمارة عبيد الله بن زياد على البصرة، وإمارة أخيه على سيجستان في عهد يزيد بن معاوية، وكانت أهاجيه ذات طابع سياسي اجتماعي. كان يكتب أشعاره على حيطان الخانات في طريق هربه من سيجستان إلى البصرة، وكانت هذه الأشعار تصل إلى البصريين قبل أن يصل ابن مفرغ إلى البصرة، ويتناقولونها سراً بينهم للتفيس بها عن مخزون الحقد والمعاناة من جور الحاكمين الظالمين. وحين وقع الشاعر في قبضة بني زياد، أرغم على محو أشعاره بأظافره عن حيطان المحطات طوال الطريق من سيجستان إلى البصرة حتى حفيت أظافره، وسالت الدماء من أصابعه.

وفي البصرة اشتد التكتيل به وتعذيبه، ولم ينفقه من جحيم العذاب والسجن سوى تعاضل الاستنكار والاحتجاج من قبائل اليمن وقريش والوفود التي توالى على يزيد في الشام تنذره أن يطلق سراح الشاعر من السجن، وهذا ما حصل.

من شعره المندّد بالجائر عبيد الله بن زياد مستعزاً جرائم حكمه، عندما ثار العراقيون بقيادة عبد الله بن الزبير عليه: بما قدمت كفاك، لا لك مهرب

إلى أي قوم، والدماء تصيب فكم من كريم قد جررت جريرة عليه، فمقبور، وعان يعذب ومن حرة زهراء قامت بسحرة لتبكي قتيلاً، أو فتى يتأوب فصبراً، عبيد بن العبيد، فإنما يقاسي الأمور المستعد المجرب وذق كالذي ذاق منك معاصر لعبت بهم، إذ أنت بالناس تلعب.

في الثقافة الطبيعية

لا يتوقف معيار الحديث أو القديم في الثقافة على إحلال شخصيات ورموز جديدة- إن وُجدت- بالهجوم على قوالب وشخصيات تاريخية. إنما يتوقف المعيار الذي يحدد ماهية الثقافة في علاقتها مع الواقع الاجتماعي، سواء في حالة نهوضه أم كوصفه. وليست المسألة قضية ضرورة البحث في شخصيات تراثنا التاريخية بقدر ما هي قضية الموقف من التراث برمّته وعلاقته الأصيلة بالحاضر- حتى في مرور هذه العلاقة بحالات انقطاع قصيرة نسبياً، والبناء على العناصر الحية في تراثنا وتلاقيها مع القوى الحية في حاضرنّا بشكل يكشف للشعب ظروفه المحيطة ويثيره لتغيير واقعه المتردّي، أو بالعكس. وهنا بالضبط يكمن جوهر توصيفنا لمتّفق- إن صح وصفه بالمتّفق- أنه طليعي تقدمي أو رجعي.

يقول الفيلسوف الهنغاري الشهير جورج لوكاش عن الثقافة في معرض حديثه عن «غوركي»: «إنها- أي: الثقافة- قبل كل شيء إدراك للعظمة الإنسانية، والقدرة على رؤية هذه العظمة أينما تظهر في الحياة، حتى إن كانت مستترة ناقصة الشكل، لم يكتمل بعد تعبيرها الواضح. إنها القدرة على تكشّف نمو الإنسانية وممارسة تجربتها بتفهم داخلي، وإنها القدرة على استشفاف كل جديد في أولى مظاهره، وكل ما يحمل بذور المستقبل».

ليست المسألة قضية ضرورة البحث في شخصيات تراثنا التاريخية بقدر ما هي قضية الموقف من التراث برمّته وعلاقته الأصيلة بالحاضر

بيت سحم.. مزيد من المعاناة بدلاً من تخفيفها!



تزايدت معاناة الأهالي في بلدة بيت سحم بدلاً من أن تخف وطأتها عليهم، وخاصة على مستوى الخدمات الحياتية الرئيسية، من كهرباء ومياه ومواصلات وغيرها.

■ مراسل قاسيون

فمنذ أن عاد الأهالي واستقروا في البلدة مجدداً، وهم موعودون بتحسين جودة الخدمات العامة، إلا أن الواقع يشير أن الخدمات أصابها الكثير من التراجع والترهل بدلاً من أن تتحسن.

الكهرباء بتراجع رغم الوعود

الكهرباء كانت تأتي 8 ساعات باليوم منذ أشهر، الأمر الذي شجع الكثيرين للعودة والاستقرار في البلدة رغم الصعوبات الكثيرة الأخرى، ثم ما لبثت أن أصبحت ساعتين أو ثلاث ساعات فقط، على أكثر تقدير، خلال الـ 24 ساعة، وهي غير منتظمة، فخلال هذه الساعات المحدودة من الوصل تقطع الكهرباء أيضاً، بالإضافة إلى تذبذب التيار الذي يؤدي إلى أضرار في الأجهزة الكهربائية، وفي بعض الحارات أصبح القطع متواصلاً ويوم أيام طويلة جداً، والنتيجة هي معاناة دائمة من هذه الخدمة.

بعض الشوارع والحارات الفرعية بلا إنارة ليلاً، بالإضافة إلى وجود الكثير من الحفر والجور فيها، والتي أصبحت عبارة عن برك طينية خلال الشتاء، بنتيجة عدم ردمها وإعادة تأهيلها، فالسير بها خلال ساعات النهار يعتبر مربكاً ومزعجاً، فكيف الحال ليلاً مع عدم توفر الإنارة، حيث تصبح هذه الشوارع والحارات شديدة الظلمة وخطرة ومخيفة، والملفت بالنسبة للأهالي أن الإنارة تتوفر ليلاً في أجزاء من بعض الشوارع والحارات غير المأهولة، بمقابل عدم توفرها في الشوارع المأهولة!

طبعاً هناك تجربات كثيرة لهذا الواقع المؤسف، اعتباراً من ارتفاع معدلات الاستجرار للطاقة، مروراً بالأحمال الزائدة وعدم تحمل بعض مراكز التحويل، وليس

انتهاء بأعمال الصيانة المعلن عنها، مع الكثير من الوعود الرسمية عن تحسين واقع هذه الخدمة، إلا أن ذلك كله بالنسبة للمواطنين ما زال عبارة عن تجربات ووعد فقط لا غير، حيث لا حلول عملية بالنسبة إليهم تحسن واقع هذه الخدمة، فالحال مستمرة وبترجع بدلاً من التحسن.

على حساب المواطن وضرواته

هذا الواقع المزري من انقطاع التيار الكهربائي وعدم انتظامه، كان فرصة بالنسبة لأصحاب ومالكي المولدات في المنطقة، فقد انتعشت تجارة بيع الأمبيرات، لبعض البيوت، وللكثير من المحلات فيها، حيث يتم تقاضي سعر 1500 ليرة لقاء الأمبير الواحد في الأسبوع، ولكم أن تحسبوا التكلفة الأسبوعية والشهرية لقاء هذه الخدمة، مع عدد الأمبيرات بحسب الضرورة والحاجة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه التكاليف والنققات التي يتكبدها أصحاب المحلات يتم تحميلها على أسعار البضائع والسلع غالباً، أي: أن المواطن هو من يتحمل هذه التكاليف بالنتيجة من جيبه، مع عدم إغفال ما يتكبده أصلاً على مستوى أسعار وتكاليف البدائل الكهربائية، وكل ذلك على حساب معيشتهم ومطالبات معيشتهم وضرواتهم.

ولقد ربط بعض الأهالي واقع التردّي والترهل والتراجع على مستوى خدمة التزود بالطاقة الكهربائية، مع انتعاش بيع الأمبيرات والبدائل الكهربائية، في إشارة لشبهات استفادة وفساد على حسابهم وعلى حساب معيشتهم.

المعاناة مع المياه أشد

مشكلة عدم انتظام التزود بالطاقة الكهربائية وزيادة ساعات القطع، ترتبط بشكل مباشر بخدمة حياتية أساسية تتمثل بالتزود بالمياه

من خلال الشبكة الرئيسية. فلا كهرباء يعني لا مياه، وهل من حياة بلا مياه؟

هذه المعاناة اليومية من شح المياه وجد الأهالي حلها عن طريق الصهاريج المتنقلة، حالهم بذلك كحال الكثير من أهالي المناطق والبلدات الأخرى، وربّ ضارة نافعة بالنسبة للقائمين على هذه الخدمة المأجورة وغير المسعرة، والتي أصبحت مصدر استغلال بنتيجة ضغط الحاجة والضرورة بالنسبة للأهالي. فتعبئة خزان المياه، عبارة عن خمسة براميل، يكلف 2000 ليرة، والحد الأدنى للاستهلاك الأسبوعي هو أن تتم التعبئة مرتين خلال الأسبوع، أي 4000 ليرة أسبوعياً، وبحدود 20 ألف ليرة شهرياً لقاء مياه الغسيل والتغسيل فقط، باعتبار أن مياه الصهاريج غير صالحة للشرب، ما يعني تكبد الأهالي نفقات إضافية للتزود بالمياه الصالحة للشرب والتي يتم تعبئتها بالبيدونات، والنتيجة، أن كل أسرة تتكبد تكاليفاً على المياه بما يعادل 25 ألف ليرة بالحد الأدنى، وهي ضرورة حياتية لا غنى عنها طبعاً، فمادام يبقى من دخل ليصرف على الضرورات الحياتية الأخرى في ظل الواقع المعيشي المتردي؟ وهل من معاناة أسوأ من ذلك؟

قمامة وكلاب شاردة

مشكلة أخرى يعاني منها الأهالي تتمثل بالقمامة، ومواعيد ترحيلها، حيث تقتصر على مرة واحدة في الأسبوع أحياناً، ما يؤدي إلى تراكم القمامة والنفايات على شكل تلال في بعض الحارات، والأهم ما تجذبه هذه القمامة من حيوانات وقوارض وحشرات، وما تخلفه من أثر سلبي، صحي وبيئي، على الأهالي، بالإضافة إلى عوامل الخوف والخشية من مغباتها ونتائجها، فأصوات الكلاب الشاردة على شكل قطعان ليلاً وحده كاف ليكون مصدر خوف بالنسبة للأهالي، حيث تنخفض معدلات وعوامل الأمان بالنسبة إليهم، وخاصة على أطفالهم خلال ساعات المساء والليل وساعات الصباح الأولى، والنتيجة أن

البلدة تكاد تبدو وكأنها مهجورة خلال هذه الأوقات.

أجور النقل بعيدة عن الرقابة

بعد كل أوجه المعاناة السابقة وغيرها، يتم تنويع بؤس الأهالي بالمواصلات وأجور التنقل من وإلى البلدة، فالسرافيس تتقاضى 100 ليرة من كل راكب، علماً أن المسافة المقطوعة على خط السير تعتبر قصيرة ولا تتعدى بضعة كيلومترات فقط، فإذا كانت المسافة بين مركز مدينة دمشق وبلدة بيت سحم عبارة عن 7 كم فقط، فالمسافة من مركز الانطلاق إلى البلدة تكاد لا تتجاوز الـ 4 كم، وعلى الرغم من ذلك يتقاضى سائقو السرافيس 100 ليرة عن كل راكب. كيف وعلى أي أساس لا أحد يعلم؟ كما لا أحد يعلم لماذا هذا التسامح مع هؤلاء برغم الكثير من الشكاوى؟

المشكلة الأخرى المرتبطة بذلك هي سوء الطريق، وهدر المزيد من الوقت وبذل المزيد من الجهد عليه، وخاصة بوجود الكثير من الحفر والجور فيه، إضافة لاستمرار وجود تلك المضخة الكبيرة التي تعمل على شفط المياه منذ فترة طويلة على أحد جوانبه، ما يؤدي إلى إعاقة المرور عليه، حيث تسير السيارات ووسائط النقل العابرة بشكل فردي بمحاذاة المضخة والرقابة التي تسحب منها المياه، مشكلة حالة ازدحام يومي خانق.

البلدة الصغيرة ميزة وليست عبئاً

أهالي بلدة بيت سحم، وهم عبارة عن بضعة آلاف، قالوا: إن صغر بلدتهم لا يجب أن يكون مبرراً لإهمالها خديماً بهذا الشكل، بل ربما حجمها الصغير يعتبر ميزة لها على هذا المستوى، وليس عبئاً وسبباً لإهمالهم، فهي بحاجة فقط للجدية والالتزام من الجهات الرسمية المسؤولة عن واقع خدماتهم حيال مسؤولياتهم وواجباتهم، مع المزيد من المتابعة والرقابة والمحاسبة على الإهمال والتقصير، فهل هذا بكثير؟ برسم المجلس البلدي ومحافظة ريف دمشق.

يتوج بؤس الأهالي
بأجور النقل
من وإلى البلدة
فالسرافيس
تتقاضى 100 ليرة
من كل راكب
علماً أن المسافة
المقطوعة على
خط السير تعتبر
قصيرة

دير الزور.. الأمطار من نعمة إلى نقمة!



بعد هطول كميات كبيرة من الأمطار على مدينة دير الزور في الأيام القليلة الماضية، بدأت معاناة الأهالي تنضاعف من عدة جوانب في حياتهم اليومية، منها: الطرقات التي لم تحل مشكلتها بعد، والتي تحولت إلى مستنقعات، أو طينية منزلقة، وانقطاع المياه، التي باتت تأتي يوماً واحداً في الأسبوع، وحتى التي تأتي فهي عكرة وغير صالحة للشرب.

■ مراسل قاسيون

قبل هطول الأمطار كانت الطرقات محفرة ومليئة بالأتربة، والتي تلعب بها الرياح مع كل هبة، بسبب توقف صيانتها خلال فترة الأزمة والحصار، واستمر ذلك حتى الآن، رغم مرور سنة وثلاثة أشهر على انتهاء الحصار، ورغم الوعود اليومية والوهمية المستمرة محلياً، من قبل المحافظة ومجلس المدينة ومركزياً من قبل الحكومة.

من نعمة إلى نقمة

منذ هطول الأمطار التي تحولت من نعمة إلى نقمة، بدأت مدينة دير الزور تعاني من شح في المياه التي بدأت تقطع عن المواطنين لعدة أيام، لتضخ ليوم واحد «والشاطر اللي بيعبي المي»، والمشكلة أن المياه التي تضخ حالياً غير صالحة للشرب، وعند مراجعة مديرية المياه، بررت ذلك بأن نسبة العكارة زائدة في مياه النهر المستجرة، ومحطات المياه لا تستطيع التصفية!

خطط بديلة

بما أن المدينة تقع على شط الفرات، لماذا لا تكون هناك خطة بديلة لهذا الموضوع بدلاً من قطع المياه عن المدينة، وذلك بحسب

بعض الأهالي، بأن تكون هناك خزانات احتياطية، أو أن تكون هناك أباراً احتياطية لتزويد المواطنين بالمياه؟ علماً أن هذه المشكلة موجودة منذ سنوات قبل الأزمة وما زالت مستمرة، لكن لم توضع لها الحلول، بسبب الإهمال والفساد وعدم الاهتمام، والتهميش لحقوق المواطنين الذي كان وما زال هو السائد!

ازدياد الأمراض

يضاف إلى ذلك أن المسألة ليست عكارة فقط.. فطريقة التصفية ما زالت تعتمد على الطريقة التقليدية، وهي الترقيد في أحواض، وإضافة مادة الكلور للتعقيم، وحتى هذه المادة تضاف بنسب غير دقيقة على ما يبدو، فنسبة الشوائب مرتفعة، وتسبب أمراضاً معدية ومعوية وأمراضاً جلدية، وخاصة بين الأطفال بسبب بنيتهم الضعيفة، ناهيك عن

يبدو أنه لا جدوى

من مراجعة

مسؤولي المياه

ومجلسي مدينة

ومحافظة دير الزور

رغم أن الأعين ترى

لكن الأذان لا تسمع

أو تسمع وتطنش!

الفقر وسوء التغذية اللذين يضعفان مناعة الجسم، ومقاومته للجراثيم والبكتيريا. ويتساءل المواطنون: لماذا هذا التسبب والاستهتار بحياة المواطنين، وكلنا نعلم أن معظم الأمراض تنقل عن طريق المياه، لتزيد معاناة المواطن الذي لم يعد يعلم إلى أي طرف يلتفت لتأمين حاجاته الضرورية في هذه الظروف القاسية، وخاصة أيضاً، أن وضع الخدمات الصحية سيء جداً، وبات المواطن غير قادر على تحمل تكاليف العلاج الخاصة مهما كانت بسيطة.

أزمة غاز وضرائب مرتفعة
من جهة ثانية، تشهد مدينة دير الزور أزمة غاز خانقة، وارتفاعاً بالضرائب التي يفرضها مجلس المدينة على أصحاب المحلات والبقاليات والبسطات 7 آلاف ليرة شهرياً، وأجارات المحلات تتراوح بين 60 و125

الفقر وسوء التغذية اللذين يضعفان مناعة الجسم، ومقاومته للجراثيم والبكتيريا. ويتساءل المواطنون: لماذا هذا التسبب والاستهتار بحياة المواطنين، وكلنا نعلم أن معظم الأمراض تنقل عن طريق المياه، لتزيد معاناة المواطن الذي لم يعد يعلم إلى أي طرف يلتفت لتأمين حاجاته الضرورية في هذه الظروف القاسية، وخاصة أيضاً، أن وضع الخدمات الصحية سيء جداً، وبات المواطن غير قادر على تحمل تكاليف العلاج الخاصة مهما كانت بسيطة.

أزمة غاز وضرائب مرتفعة
من جهة ثانية، تشهد مدينة دير الزور أزمة غاز خانقة، وارتفاعاً بالضرائب التي يفرضها مجلس المدينة على أصحاب المحلات والبقاليات والبسطات 7 آلاف ليرة شهرياً، وأجارات المحلات تتراوح بين 60 و125

الفقر وسوء التغذية اللذين يضعفان مناعة الجسم، ومقاومته للجراثيم والبكتيريا. ويتساءل المواطنون: لماذا هذا التسبب والاستهتار بحياة المواطنين، وكلنا نعلم أن معظم الأمراض تنقل عن طريق المياه، لتزيد معاناة المواطن الذي لم يعد يعلم إلى أي طرف يلتفت لتأمين حاجاته الضرورية في هذه الظروف القاسية، وخاصة أيضاً، أن وضع الخدمات الصحية سيء جداً، وبات المواطن غير قادر على تحمل تكاليف العلاج الخاصة مهما كانت بسيطة.

خندق المستهلك في مواجهة ساحات الآخرين



■ عادل إبراهيم

أبعد أخذ وردّ، وبين التأكيد والنفي، رضخت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك للسوق، معلنة على لسان معاون الوزير أن: «الوزارة تعمل على تحديد أسعار جديدة وتكلفة الخبز في المطاعم والأفران الخاصة، لافتاً إلى أن الأسعار التي ستصدر الأسبوع القادم ستكون منصفة للتجار والمواطنين».

نفي سابق وتأكيد لاحق

الواقع المفروض سعراً في السوق، والدراسة المفترضة عن رفع السعر وفقاً لاقتراح الجمعية الحرفية لصناعة الخبز بذريعة ارتفاع تكاليف الإنتاج، نفاها مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك مطلع شهر تشرين الثاني الماضي، مبيناً عبر إحدى وسائل الإعلام، أن «ما يتم تداوله بعيد كل البعد عن الحقيقة»، ولا ندري بالمحصلة أين أصبحت الحقيقة بعد أن تم تأكيد دراسة رفع الأسعار

على لسان معاون الوزير؟!

تصريح معاون الوزير الأخير أتى خلال حديث إذاعي منذ يومين، وقد تناول فيه ارتفاع أسعار القمح المستورد والدقيق، والذي أدى بدوره لرفع سعر الخبز السياحي، في إشارة لما ستؤول إليه الأسعار التي ستصدر قريباً، وتبريراً مسبقاً لارتفاعها رسمياً، والتي قال عنها بأنها ستكون «منصفة للتجار والمواطنين».

ضياح المهام والإنصاف

والنتيجة، أن القرار الوزاري السعري القادم لن يكون إلا بمثابة قنونة وشرعة لرفع السعر الذي تم فرضه منذ شهرين عبر قانون السوق، الذي يفرض إيقاعه كبار المتحكمين فيه من التجار والمستوردين، وهو بالترجمة العملية تعبير عن استسلام الوزارة ورضوخها وعجزها أمام هذا القانون والمتحكمين به، حيث لم تستطع، وربما لم تحاول، كبح جماح ارتفاع أسعار الخبز السياحي والكعك والخبز الصمون

ولا ندري بعد كل ذلك أين أصبحت مهام الوزارة؟ ولعل السؤال الأهم: إذا كان حال الوزارة بهذا الشكل، فمن أين سيأتي الإنصاف تجاه المواطنين؟ فواقع حال السوق يقول: كان الوزارة والتاجر قد تخندقوا سوياً في مواجهة المواطن واحتياجاته، وعلى حساب معيشتهم، أو بالأحرى أصبح المواطن وحيداً في خندقه، بعد استباحة ساحات السوق من قبل من لا يرحمون، فأين المفر؟

أما الملفت، فهو الحديث عن «الإنصاف» بين التاجر والمواطن في هذه المعادلة السوقية التي باتت خارج حسابات التحكم والضبط والرقابة من قبل الوزارة وأجهزتها، وأصبحت ممسوكة بكل مكوناتها من قبل التجار، كبارهم قبل صغارهم، حيث باتوا هم المسيرون لحركة السوق والمتحكمون باليأس، والوزارة المعنية بحماية المستهلك ما عليها إلا أن تتبعهم بقنونة وشرعة أعمالهم ونتائجها ليس إلا،

في الأسواق خلال الفترة الماضية. أما المشكلة الأكبر، فهي: أن رفع السعر القادم على هذه السلع، بذريعة ارتفاع تكاليفها، سيكون ذريعة ومبرراً رسمياً وغير رسمي لرفع أسعار بقية السلع التي تدخل في مكوناتها بعض من موادها الأولية، وخاصة القمح والمحروقات، في سلسلة قد تبدأ ولا تنتهي، وكل ذلك من جيب المستهلك بالنتيجة، وعلى حساب معيشتهم.

قرية الجربا خارج التغطية



بدأت عودة بعض الأهالي إلى قرية الجربا في عمق الغوطة الشرقية بريف دمشق بعد طول انتظار، اعتباراً من شهر حزيران الماضي تقريباً، بالتوازي مع عودة أقرانهم من أهالي البلدات والقرى الأخرى المحيطة والقريبة منها في المنطقة، وذلك مع الكثير من الوعود عن إعادة تاهيل البنى التحتية، وعن عودة الخدمات إليها.

■ مراسل قاسيون

قرية الجربا تعتبر قرية صغيرة، وتعداد سكانها قليل أصلاً، وبالتالي فإن أعداد العائدين إليها من أهلها ما زال محدوداً حتى الآن، خاصة وأن بعض الخدمات لم تحل مشكلتها بعد، وأهمها الكهرباء والمواصلات.

لا كهرباء ولا ماء

الحديث عن حل مشكلة الكهرباء في البلدة الصغيرة بدأ على أثر الإقلاع في العمل على إعادة التغذية الكهربائية لبلدة مرج السلطان القريبة، وبأنه حال الانتهاء من إنارة مرج السلطان سيتم بدء العمل على إنارة قرية الجربا، مع غيرها من البلدات القريبة الأخرى، لكن مع الأسف لم تصل الكهرباء إلى البلدة حتى الآن، على الرغم من تمديد شبكة التيار المتوسط من بلدة العتيبة وحتى العبادة، والقياس، علماً أن البلدة تعتبر على محور هذا الطريق نفسه، بحسب الأهالي.

وقد جرى حديث سابق لمدير كهرباء ريف دمشق في شهر تموز الماضي عبر إحدى الصحف المحلية، كاشفاً عن «العمل لإيصال التيار الكهربائي إلى بلدة مرج السلطان بعد مد الشبكات وتركيب مراكز التحويل متوقفاً إعلان وصولها بعد أن كُتفت ورشات الكهرباء عملها.. مشيراً إلى أن العمل جارٍ لإيصال التيار الكهربائي لباقي بلدات القطاع الأوسط في الغوطة الشرقية».

وأكد في حينها: «أن العمل لإيصال التيار الكهربائي يتم على عدة محاور، منها: المليحة

وزبدن ودير العصافير والعتيبة، مبيناً أن العمل جارٍ على خطوط المتوسط لإيصالها إلى مراكز التحويل ومنها يتم العمل على خطوط التوتر المنخفض داخل البلدات». كما أشار: «إلى أنه يتم استغلال مخارج كهربائية موصولة سابقاً إلى بداية هذه البلدات، مما سيسهل عمل الكهرباء في إيصال التيار الكهربائي لمركز أو مركزي تحويل تغذي بالنتيجة التجمعات السكانية في هذه البلدات مبدئياً».

من عادوا من أهالي القرية قالوا: إن القرية كأنها منسية على مستوى خطط مديرية كهرباء ريف دمشق، فمنذ شهر تموز وهم بانتظار الكهرباء لكن دون جدوى! والأسوأ أنه بغياب الكهرباء تنعدم المياه أيضاً.

القرية كأنها منسية على مستوى خطط مديرية كهرباء

ريف دمشق، فمنذ شهر تموز وهم بانتظار الكهرباء

دون جدوى والأسوأ أنه بغياب الكهرباء تنعدم المياه

طريق سبي ومواصلات أسوأ
الطريق العام الواصل بين دمشق والعتيبة عن طريق المليحة بحاجة للترميم والتأهيل والإصلاح، وذلك بالسرعة الممكنة، بسبب وجود الكثير من الحفر فيه وبعض الردميات، الأمر الذي أدى لعزوف وسائط المواصلات عن العمل على خطوط النقل إلى القرى والبلدات الواقعة عليه والتي تخدم كل من العتيبة وحران العواميد ودير سلمان والكفرين والأحمدية وغيرها. فوسائل المواصلات قليلة، وأجورها مرتفعة جداً، حيث تتراوح بين 300-500 ليرة عن كل راكب، وهي تكلفة مرتفعة على عاتق المواطنين، مع العلم أن قرية الجربا تبعد عن مركز مدينة دمشق حوالي 25 كم. الأهالي قالوا: إن حل مشكلة الطريق يُمهد

لحل مشكلة المواصلات، مما يسهل عودة الحياة للقرية ويشجع عليها.

المدارس ليست بحال أفضل

ملاحظة إضافية أتت على لسان الأهالي حول المدارس، فبعض المدرسين الأصلاء المقيمين في دمشق ما زالوا مستنكفين عن العودة للتدريس في القرية، وسبب ذلك وعورة الطريق وأجور المواصلات ونقص الخدمات العامة، الأمر الذي فرض على المدارس الاعتماد على حملة الشهادة الثانوية للقيام بمهمة التدريس فيها، وهو أمر غير كافٍ من كل بد، ونتائج السلبية ستكون على حساب الطلاب بالنتيجة.

فهل من يسمع ويستجيب لمطالب الأهالي في القرية، أم أنها ستبقى خارج التغطية؟



نصيحة أخيرة للمواطن المتنوف: وقت بتشتري قنينة غاز من السوق السودا افتحها واشربها مباشرة، باعتبار أنك متهم بزيادة معدلات استهلاكك وما بتعرف تقنن.. ف اشربها من عيون الحساد خيو.. قال الدفا عفا.. بس كيبيبيبي مع هيك استهتار بالحقوق؟!

ع مسؤوليتهم عن هالعيشة اللي صارت مثل الجحيم.. وكلو كوم وأنو عم يحاربوا الفساد كوم ثاني! المهم اللي مبين لهلا أنو برغم كل الأحاديث الرسمية عن العام الكهربائي الممتاز، وعن أبار الغاز اللي صلحوها واللي اكتشفوها وعن البواخر المحملة فيه، وعن توفير المازوت الذكي، وعن وعن.. ح نقضي بردات هالشتوية تحت الحرامات مثل العادة كمان..

سلفاً، فعن أي تقنين عم يصير الحكي.. إذا عيشتنا كلها صارت مقننة غصب عنا أصلاً؟. طبعاً ما ننسى أنو الغاز والمازوت الموجود بالسوق السودا مالو إلا مصدر واحد هو شركة محروقات.. يعني وقت الناس بتقول: أنو في فساد واحتكار وغض نظر وتبرير بيكون معها كل الحق.. مثل مو معها كل الحق وقت بتلوم المسؤولين ع تقصيرهم وإهمالهم.. والأهم

صحيح لا تقسم ومقسوم لا تاكل..

مثل العادة في كل سنة، مع موسم البرد والمطر بالشتوية، بيزيد قطع الكهرباء واعطالها، وبتصير أزمة ع الغاز والمازوت.. والناس بتدور ع الغاز والمازوت بالسراج والفيلة، وما بتلاقي طلبها إلا بالسوق السودا، وبأسعار احتكارية واستغلالية كاوية.. وع عينك يا حكومة!

■ نوار الحمشقي

طبيب يا حبايبنا المسؤولين طالما المشكلة كل سنة بتتكرر، فالمفروض أنكم تسلفوا عليها وتأخذوا احتياطاتكم، وبلا ما توجعوا قلوبكم ورأسنا، وبلا ما تزيدوا علينا الهموم والاستغلال، لأن مو ناقصنا وبيكفينا اللي فينا. يمكن المشكلة مو هون، لأنه أصلاً ما في اعتراف فيها، فكمان مثل العادة بكل سنة، بتكثر التصريحات الرسمية اللي بتقول: أنو ما في مشكلة بالكهرباء، وما في أزمة غاز ومازوت، والكميات المتوفرة

بتكفي وبتوفي، بس القصة أنو الناس بتزيد معدلات استهلاكها، وما بتقنن فيها.. فعلاً شي بيضحك، وكأنو حق الناس أنو تدفئ بالشتوية موضوع مو طبيعي وخارج المألوف بحسابات الحكومة؟ فالكهربا مو للتدفئة ولا للطبخ.. ولا الغاز كمان، والمازوت مو كافٍ، وحلّوها إذا بتنحل معكم.. يعني صحيح لا تقسم ومقسوم لا تاكل وكول لتشبع يامواطن!

والأنكى أنو بهيك تصريحات عم يصير نفي للاحتكار والفساد والاستغلال، أو عم يلاقولوا تبرير! بمعنى ثاني لافي احتكار ولا فساد ولا استغلال.. والمواطن نفسه هو المشكلة دائماً وأبداً!

وكان الكهرباء والغاز والمازوت ببلاش والناس عم تبغزق وتهدر فيها ع أبو موزة.. لك مو كل شي بحقو وكلو غالي وخراب بيوت وع حساب المعيشة اللي بتشهّي التوبة

الحكومة.. إقرار بالعجز وتقاسم السوق مع المهربين

هل عجزت أجهزة الحكومة عن مكافحة التهريب، أم أنها أقرت بهزيمة في المعركة مع حيتانه؟ وهل تقاسم السوق بين المهرب والمستورد هو الحل الأنسب؟ وأين ستصبح مصلحة المواطن والدولة، والمصلحة الوطنية؟

■ عاصي اسماعيل

مجموعة من الأسئلة واجبة الإجابة، استدعها خبر تداولته بعض وسائل الإعلام، نهاية الأسبوع الماضي، يقول: «أكدت مصادر خاصة أن كلاً من وزارتي المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية تتجهان لإعادة النظر في الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد المواد وتخفيضها بما يتناسب مع البلدان المجاورة».

ويضيف الخبر: «التحرك جاء بناءً على طلب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وتوجيه رئاسة مجلس الوزراء، حيث أكدت الأولى في كتابها: أن هذا التحرك يهدف إلى تفادي الخسائر الكبيرة الناجمة عن التهريب ودفع الرسوم الجمركية للخزينة العامة للدولة، ولتحقيق تنافسية عادلة بين الموردين».

الرسوم الجمركية والتهريب

ربما تجدر الإشارة والتذكير، أولاً: أن الرسوم الجمركية عبارة عن ضرائب تُفرض وتُجبي على السلع المستوردة بغاية أساسية، بداية هي حماية الإنتاج والصناعة الوطنية، قبل الغاية مما توفره هذه الجباية من أموال تصب في الخزينة العامة، والتي بعضها مقترن برسوم تُفرض على الصادرات أيضاً، بالإضافة إلى كونها أداة مرتبطة بالسياسات الاقتصادية وغاياتها وأهدافها العامة، اقتصادياً واجتماعياً، وسياسياً في بعض الأحيان. كما أن الفائض في الميزان التجاري، وهو تعبير عن ثراء الدولة، ما هو إلا نتيجة لزيادة الصادرات على الواردات، حيث تعتبر آليات الحد من الواردات، المتمثلة ببعض جوانبها بفرض الرسوم الجمركية المرتفعة، أحد أشكالها التنفيذية.

في المقابل، فإن التهريب، بالإضافة إلى كونه عملية غير مشروعة قانوناً، فهو يحول دون استيفاء الرسوم والضرائب المفروضة لصالح الخزينة العامة، وهو غير محصور بالبضائع الداخلة بل بالخارجة أيضاً، كما أن التهريب يرتبط بنوعية البضائع ومصدرها أيضاً، باعتبارها ممنوعة من الاستيراد أو التصدير بشكل نهائي في بعض الأحيان. على ذلك فإن منع التهريب بأدواته وغاياته ليس مقترناً بالجانب المادي والاقتصادي فقط، بل بجوانب أخرى ربما أعمق وأهم.

من العجز إلى ذرائع تحرير المستوردات

بالعودة للخبر أعلاه، فإن التفتيش الحرفي له يعني: أن الحكومة وبمعرض بحثها عن تفادي الخسائر جراء عمليات التهريب ستقوم بتخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات، أي: أنها بالإضافة إلى خسارة إيراداتها جراء عمليات التهريب ستزيد من هذه الخسائر عبر تخفيض الرسوم الجمركية أيضاً.

أما الملفت فهو: الذريعة المتمثلة بتحقيق «التنافسية العادلة بين الموردين»، ولا ندري عن أي موردين يجري الحديث هنا، فالرسوم الجمركية المفروضة موحدة، والاستثناء فيها هو أن الحكومة في بعض قوانينها «التشجيعية» منحت بعض القطاعات إعفاء منها ومن رسوم غيرها أيضاً، إلا أن كان الحديث عن المهرب باعتباره مورداً لا يسد الرسوم فقط، ومن الواجب تحقيق العدالة بينه وبين المستورد النظامي، كتسوية بين الطرفين في السوق الداخلي، على حساب المنتج المحلي والصناعة الوطنية والمستهلك والخزينة والاقتصاد الوطني.

فالعدالة بهذا المعنى المنقوص والمشوه، تعني إعفاء المستورد بشكل نهائي من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب الأخرى، باعتبار أن المهرب لا يتهرب من جميع تسديد الرسوم الجمركية فقط، بل من جميع الضرائب الأخرى المترتبة على البضاعة المهربة وصولاً إلى وضعها بالاستهلاك، بغض النظر عن نوعها وطبيعتها، ما يعني أيضاً، ومن باب العدالة، أن يفتح باب الاستيراد على مصراعيه للسلع والبضائع والخدمات كافة، وهو مطلب قديم متجدد لكبار التجار والمستوردين.

أما الغائب عن الخبر أعلاه، وهو التفتيش الضمني فيه، فهو أن الحكومة أقرت بعجزها عن مكافحة عمليات التهريب، وخسارتها للمعركة مع حيتانه، إن كانت هناك معركة حقيقية بالأصل، وبدأت توجد حلول تسوية بين القائمين على السوق والمتحكمين فيه، من كبار التجار والسماسرة ومن كبار المستوردين وكبار المهربين، بما يحقق «العدالة» بينهم، ولم لا فالبسياسات الاقتصادية المتبعة أصلاً تعتبر محابية لهذه الشريحة، بغض النظر عن موقع أطرافها من القانون وحيلاته.

إن الإنتاج والصناعة الوطنية أمام ضربة جديدة قادمة عبر تكريس سياسات الانفتاح وتحرير المستوردات والتخفيضات على رسومها الجمركية

العدالة المفقودة للمواطن والدولة

لعل ما تاه وسيتوه لاحقاً أكثر، هو الغاية والهدف الرئيس من فرض الرسوم الجمركية أصلاً، وارتباط ذلك بالسياسات المتبعة وبأهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وبموقع الرسوم كأداة في معرض التطبيق العملي لهذه السياسات من خلال القوانين والأنظمة، والتي سيتم تعديلها على ما يبدو، بمعنى آخر: إن الإنتاج والصناعة الوطنية أمام ضربة جديدة قادمة، عبر تكريس سياسات الانفتاح وتحرير المستوردات والتخفيضات على رسومها الجمركية، ما يعني أن ما يرسم هو المزيد من العجز في الميزان التجاري، أي: المزيد من فقر الدولة نفسها، وليس للمواطنين المسحوقين فقط.

لنأت للظامة الكبرى في حال التوسع بمفهوم العدالة على هذا الشكل المشوه، وفي ظل الإقرار بالهزيمة وتكريسها، وكيف سيؤول هذا المفهوم ويعمم، وصولاً للاستسلام في المعركة مع البضائع المهربة في السوق لاحقاً، مهما كانت نوعية هذه البضائع أو طبيعتها أو منشأها! فالمهربات من السلع والبضائع بعضها وضع بالمنع استيراداً بسبب طبيعتها، مثل: المخدرات، وبعضها بسبب منشأها، مثل: «الإسرائيلية»، وبعضها لنوعيتها، مثل: الكثير من الكماليات الترفية، فهل سنصل إلى مرحلة تدخل فيها مثل هذه البضائع والسلع إلى السوق استيراداً، من باب تحقيق العدالة في السوق مع المهربين؟

ربما الاستثناءات حتى الآن شملت بعض السلع ذات الطبيعة الترفية والكمالية، تماشياً مع رغبات وأذواق المستهلكين من عليّة القوم ومترفيه، فسمح باستيرادها، ولا ندري ما ستضيفه الأيام واحتياجات الاستهلاك لدى هذه الشريحة من سلع إضافية تضاف إلى قائمة السماح والانفتاح، كما لا ندري إذا ما كانت هناك غايات

وأهداف تبرر لاحقاً استيراد المخدرات وتسمح بتداولها في الأسواق مثلاً، ولم لا؟ فقد سبقنا في ذلك بعض الدول وشرعت الحشيش المخدر، وهذه ربما تعتبر مهماً وذريعة كافية لأصحاب الرساميل الباحثين عن المزيد من الأرباح لممارسة الضغط من أجلها، ولو على حساب المواطن والوطن والمستقبل.

سياسات وموبقات

دون إضافة المزيد مما يمكن أن يقال، نختصر، وننتقل: أما كان من الأجدى لو تم طرح الإعفاء من بعض الرسوم والضرائب المضافة من جيوب المستهلكين، كضريبة الإنفاق الاستهلاكي مثلاً، كأحد أساليب تخفيض أسعار السلع في الأسواق، والتي تحد من التهريب نوعاً ما، والتي يستفيد منها المستهلك أيضاً، أو غيرها من الأدوات الشبيهة الأخرى على المستوى الاقتصادي، والتي يعتبر أسوأ وأساسها تحسين المستوى المعيشي لعموم المواطنين، بدلاً من الاقتراح أعلاه، وما قد يستتبعه من مغبات سلبية كبيرة؟!

واقع الحال يقول: إن السياسات الليبرالية المعتمدة والمعمول بها لا تمثل إلا مصالح حيتان المال والمستثمرين، بغض النظر عن موقعهم من القانون، على حساب الإنتاج والصناعة والمستهلك والاقتصاد والوطن، ولا يغيب عن أذهاننا أن هذه السياسات نفسها هي التي أفرزت وما زالت تفرز الموبقات كافة التي تنعكس سلباً على حياتنا ومعاشنا بالنتيجة، اعتباراً من الإفقار والتجهيل والتهيش، مروراً بالفساد والتهرب والتهريب، وليس انتهاء بالمخدرات والدعارة وتجارة الأعضاء وغيرها.

فهل بقي من وهم بأنه للخلاص من كل هذه الموبقات لا بد من الانتهاء من هذه السياسات أولاً؟

يبدو أن التحضيرات لمرحلة جديدة من السياسة النقدية في سورية، وصلت إلى التطبيق، وعلى العكس من المشاع بأن التغييرات ترتبط بتغيير الوجوه في المصرف المركزي، أو في الحكومات، فإن السياسة النقدية تسير على خط واحد حتى الآن... وهو منسجم كل الانسجام، مع منطق «إعادة الإعمار» أو «عودة النشاط الاقتصادي» عبر المستثمرين وتحفيز رؤوس الأموال للعمل.

السياسة النقدية تدخل مرحلة خطيرة: إطلاق الإقراض وطلب الدولار



■ عشار محمود

عملت السياسة النقدية منذ منتصف عام 2016، وخلال 2017، على إنهاء مرحلة المضاربة العشوائية على سعر الصرف، السياسة التي تنسجم مع ظروف الاضطراب السياسي والأمني، والتي جعلت الربح من خسارات الليرة نشاطاً أساساً لقوى المال السورية. واستقر سعر صرف الدولار، وهذا التضخم نسبياً منذ تلك المرحلة، ولم يعد يقفز بنسب بالعشرات بالمنة.

الجزء الآخر من السياسة، في تلك المرحلة، كان توسيع دور المصارف، على حساب المؤسسات المالية الأخرى، شركات ومكاتب الصرافة. وتحديداً تم التركيز على تعبئة جزء هام من السيولة بالليرة إلى ودائع في المنظومة المصرفية. كما تم التأسيس لنظام التسويات الإجمالي، لسهولة الإيداع والسحب والتحويل بين المصارف..

كما تم الإعلان عن النية لبدء الإقراض ثم تجميده بالضوابط لمدة تفوق السنة تقريباً، وتم الإعلان عن نية إطلاق سياسات دين عام جديدة، مثل: شهادات الإيداع وسندات الخزينة. أي: سياسات تأمين السيولة للحكومة عبر الدين من السوق مقابل فوائد، وليس عبر إصدار النقد من المصرف المركزي إلى الحكومة.

فتح الإقراض على مصراعيه!

خلال أسبوع مضى، ألقى قرار مجلس النقد والتسليف، قرارات ضوابط الإقراض السابقة جميعها، وفق القرار 172 لعام 2018 المنشور على موقع المصرف المركزي والذي يلغي القرارات 52، و27 لعام 2017.

ما يعني أن المصارف ستصبح قادرة على تحويل الودائع المتكدسة لديها إلى كتلة نقدية تنتقل للسوق، سواء للاستهلاك الشخصي، أو للإقراض الإنتاجي، أو الخدمي، دون أية ضوابط حتى الآن... كما أن فتح الحسابات الجارية المدينة سيصبح أيضاً دون ضوابط، ما قد يزيد الودائع بمقابل الإقراض، ولكن بفوائد أقل من السابق. وهذا يعني: إطلاق يد المصارف في إقراض سيولتها النقدية للسوق.. بسعر فائدة أقل بنسبة تفوق الثلث. الأمر الذي سيوسع كتلة الليرة المتداولة في السوق السورية.

وعلى الرغم من أن تحريك الإقراض هو ضرورة، وتخفيض سعر الفائدة كذلك الأمر، إلا أنه ضرورة من موقع تحريك القدرة على الاستثمار الإنتاجي، بالدرجة الأولى، وزيادة القدرة الاستهلاكية لأوسع شريحة اجتماعية بالدرجة الثانية، الأمر الذي يحتاج إلى

ضوابط محددة ومفهومة للإقراض! وعدا ذلك، فإن فتح باب الإقراض دون ضوابط، إجراء يتضمن خطورة، لأن السيولة قد تتحرك باتجاه يتناسب مع طبيعة النشاط الاقتصادي لكبار السوق في اللحظة الحالية، كالعقارات مثلاً، وقطاعات استهلاك محددة، كتجارة السيارات مثلاً، وغيرها من القطاعات التي تحفز ارتفاع الأسعار! فعلى سبيل المثال: انتقال جزء هام من الإقراض إلى القطاع العقاري، هو عامل تضخمي، يؤدي إلى عودة استعارة الأسعار فيها، وتجبر معها مؤشرات تضخمية أخرى. وكذلك الأمر مع أنواع أخرى من القروض.

إن هذا الإجراء قد يعني توجيه كتلة الليرة إلى الإنتاج، وقد يعني توجيه الكتلة الأكبر من الليرة إلى النشاط في القطاعات المضاربة، التي تسم طبيعة الأعمال وتبييض الأموال في سورية اليوم. لذلك فإن عودة الإقراض صحية، ولكن إزالة الضوابط ضربة واحدة وبمجملة، يحمل مخاطر على قيمة الليرة، وعلى مستويات الأسعار في الفترة القادمة.

المركزي سيطلب الدولار!

الجزء الثاني من السياسة الذي سيبدأ التطبيق قريباً، هو إصدار المصرف المركزي شهادات الإيداع بالقطع الأجنبي. التي أعلن حاكم المصرف المركزي أنها ستكون جاهزة خلال الأسبوع القادم.

وشهادات الإيداع تعني: أن يصدر المركزي أوراقاً مالية، ويبيعهها للسوق مقابل القطع الأجنبي، وعبر المصارف، ويتعهد بإعادة قيمتها مع فائدة بعد مدد



فشل مالي، له خط واحد رفيع فقط: أن تؤمن الحكومة قطعاً أجنبياً، توظفه في استثماراتها الإنتاجية العامة، وفي توسيع إيرادات المال العام الإنتاجية الفعلية، وتوسيع قاعدة الإنتاج المحلي، بالشكل الذي يحمي قيمة الليرة، ويمنع ارتفاع سعر صرف الدولار. أما عدم نجاح هذه الآلية، وأي اختلال فيها فقد يعني الكثير، وخاصة في الظروف المضطربة وغير المستقر للاقتصاد السوري.

فعملياً شهادات الإيداع هي طلب المصرف المركزي للدولار من السوق، وتحفيزه على تجميعه وإيداعه وإقراضه للحكومة، وهو سيعني أيضاً: أن يتحول جزء من النشاط الحكومي إلى الدولار لتستطيع تأمين سداد قروضها لمقرضيه من أطراف السوق. أما تداول هذه الشهادات فهو عملياً تداول للقطع الأجنبي في السوق المالية، وسيكون دافعه زيادة الطلب، ورفع السعر.

زمنية. أما معدل الفائدة فلم يتضح بعد، ويمكن أن يثبت حكومياً، أو أن يحدد بالمزاد أي: وفقاً للطلبات المقدمة من مقرضي الحكومة! وبكل الأحوال فإن معدلات الفائدة على ودائع القطاع الأجنبي اليوم، تحدد داخل المصارف، وليس بقرار حكومي، وتصل إلى 2% ما يعني أنه من المتوقع أن يرتفع معدل الفائدة عن هذا الحد.

هذه الأوراق المالية المضمونة حكومياً، ستكون قابلة للتداول، في سوق الأوراق المالية، وقابلة أيضاً للخضم، وإعادة الشراء، وجميعها إجراءات يكون الغرض منها تحقيق أرباح من فوارق تقدير قيمة هذه الأوراق ومن توقع ارتفاعها... ولكي يحقق حائزو ومتداولو هذه الأوراق ربحاً أعلى، يفترض أن يرتفع سعر صرف الدولار، أو أن يرتفع سعر الفائدة عليها. والخسارة للحكومة والمال العام بالحالتين.

إن نجاح هذه الآلية وعدم تحولها إلى

السياسة النقدية القادمة تؤدي إلى ضخ الليرة في السوق وطلب الدولار من المركزي وإذا لم تتحول الأموال إلى إنتاج حقيقي فإن الخطر على قيمة الليرة كبير



إن تطبيق الإجراءات، الأول: المتعلق بإطلاق يد الإقراض، والثاني: المتعلق بشهادات الإيداع، يعني عملياً: أن الحكومة تطلق كتلة الليرة في السوق، وتزيد من الطلب الحكومي على الدولار... وهذا إجراء أن يؤديان مباشرة إلى ارتفاع سعر صرف الدولار، وتراجع قيمة الليرة. ولا يحميها شيء إلا تحول الإقراض إلى إنتاج، وليس إلى مضاربة وارتفاع أسعار... وتحول القطع الأجنبي الذي تستدينه الحكومة إلى إنتاج فعلي وقيم مضافة، وليس إلى دين على المال العام، وعلاقة مختلة بين جهاز الدولة والسوق، حيث الثانية تقرض الأولى، وتتحكم بها.

فما الذي يضمن أن ينتشط الإنتاج الفعلي؟ الضمانة يجب أن تكون في سلوك السياسة الاقتصادية وجهاز الدولة، وهؤلاء عملياً يتحركون وفق ميزان القوى الاقتصادي والسياسي المحلي، وهو اليوم لصالح قوى السوق الكبرى التي تسعى لتبييض أموالها المتسخة بخسائر السوريين خلال سنوات الحرب وقبلها. وتبييض الأموال يعني: قطاعات الربح المضاربي في العقارات والترفيه والخدمات، إن قوة هؤلاء تعني ضعف أية سياسة اقتصادية فعالة، وتعني أنه من حقنا التخوف من التغييرات في السياسة النقدية القادمة.

موازنة 2019 «4»

الإنفاق على الصحة: 1200 ليرة شهرياً للفرد!

سيبلغ الإنفاق الحكومي على مجمل خدمات الصحة في موازنة 2019 ما مقداره: 266 مليار ليرة... وحوالي: 611 مليون دولار، وفق سعر الصرف المحدد في الموازنة 435 ليرة مقابل الدولار.



حصة الصحة من موازنة الدولة

لا تشكل نفقات الصحة إلا نسبة 6,8% من الموازنة الإجمالية للحكومة، وهي نسبة منخفضة في سورية تاريخياً، حيث كانت في أعلى حالاتها في عام 2003 قد بلغت 7,5% من إجمالي الإنفاق.

أما بالمقارنة بالحصص التي تخصصها الحكومات للإنفاق على الصحة في موازنتها، فأيضاً الفرق كبير، حيث وسطياً وعبر العالم تخصص الحكومات نسبة 15% من موازنتها للإنفاق على الصحة، وتصل هذه النسبة في إيران إلى 22% وفي تركيا تبلغ 10% أما في الاتحاد الأوروبي فتقارب 16% من مخصصات الإنفاق الحكومي.

في عام 2010 قُدر الإنفاق الصحي للسوريين بحوالي 94 دولاراً سنوياً للفرد، ولم يكن الإنفاق الحكومي يغطي إلا نسبة 45% وأقل من نصفه، بينما يضطر السوري ليعطي النصف الآخر من إنفاقه بشكل مآجور... اليوم لا توجد تقديرات لإنفاق الفرد السوري الإجمالي على الصحة، رغم أن المنطق يقول: إن حاجاته إلى الإنفاق الصحي أصبحت أعلى، مع مجموعة مؤشرات تدهور الوضع الصحي العام، وسوء التغذية وارتفاع نسب الأمراض المزمنة، وغيرها الكثير من المؤشرات، التي تنعكس في ارتفاع نسبة الوفيات، وانخفاض وسطي العمر بمقدار أربع سنوات ونصف لأي سوري! «قاسيون 887».

هذا عدا عن ملايين الجرحى وضحايا المعارك من السوريين، الأمر الذي يتطلب عموماً وضعاً استثنائياً للإنفاق الصحي، من موازنتها تتوسع أرقامها سنوياً دون أن تؤدي إلى حدوث فرق نوعي في طبيعة الخدمات، أو طبيعة الإنتاج الاقتصادي، أو طبيعة دور الدولة وفعاليتها.

ومن ضمن هذه المبالغ الإنفاق على المستوصفات والمشايف، التي تعيد جزءاً من الإنفاق عليها، عبر الرسوم والأجور لقاء الخدمات الصحية العامة. إضافة إلى حوالي 114 مليار ليرة للأدوية والمستلزمات الطبية والمخبرية التي تقوم الحكومة بتأمينها، بما يعادل تقريباً 260 مليون دولار.

حصة الفرد من هذا الإنفاق

بتقسيم هذه المخصصات الحكومية على عدد الأفراد المتواجدين داخل سورية، والمقدرين بحوالي 18,28 مليون نسمة «وفق تقديرات un-wpp» تتبين الحصة السنوية للفرد في داخل سورية.

حيث ستبلغ حصة الفرد من موازنة 2019: 14551 ليرة سنوياً على الصحة، وحوالي 33 دولاراً سنوياً للفرد. ما يعود شهرياً لما يقارب: 1212 ليرة شهرياً للفرد، ويعادل: 2,8 دولار شهرياً.

وهو ما يعني: أن حصة الفرد من إنفاق الصحة قد انخفضت عن مستوى عام 2010 بنسبة 21%، عندما كانت حصة الفرد السنوية من الإنفاق على الصحة تقارب 42 دولاراً سنوياً «world bank stats».

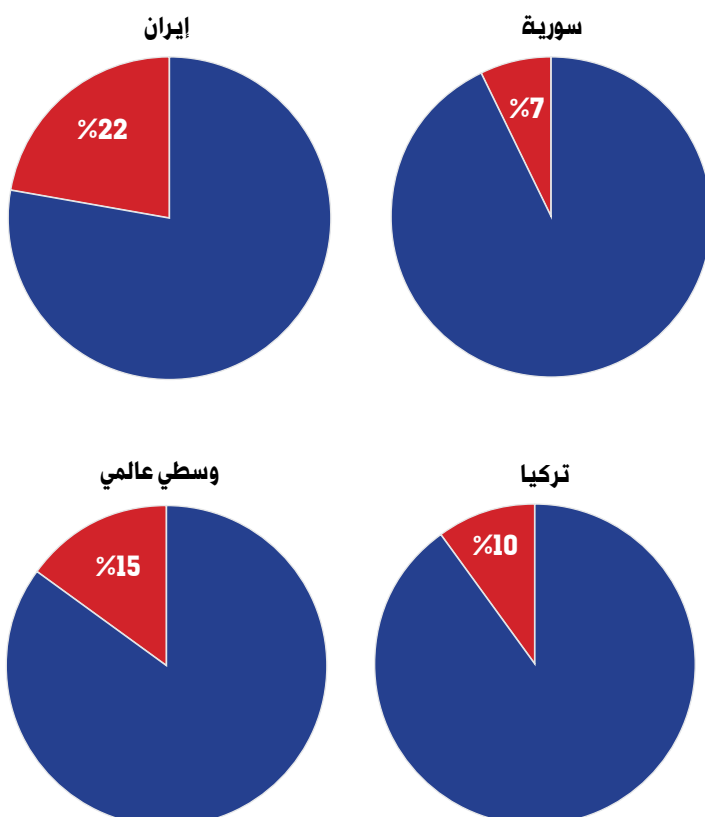
أما بالمقارنة مع الوسيط العالمي لحصة الفرد من الإنفاق العام على الصحة، فلا يمكن المقارنة... إذ أن حصة الفرد السنوية عالمياً تقارب 554 دولاراً، مقابل 33 دولاراً للفرد في سورية!

فعلى سبيل المثال لا الحصر: تبلغ حصة الفرد في تركيا 355 دولاراً سنوياً من إنفاق الحكومة على الصحة، وفي إيران 195 دولاراً، وفي مصر تقارب 156 دولاراً سنوياً، ويرتفع الوسيط في العالم العربي إلى 200 دولار سنوياً للفرد، أما في الاتحاد الأوروبي يصل الوسيط إلى 2500 دولار سنوياً للفرد تقريباً..

تعمل في سورية اليوم مشاف خاصة بعدد أكثر من المشافي العامة، 393 مشفى خاصاً مقابل 112 مشفى حكومياً عاماً. ولكن بالمقابل فإن عدد الأسرة في المشافي العامة ضعف عدد الأسرة في المشافي الخاصة، وجرى فيها عمليات جراحية في عام 2016 بعدد أكبر بمرتين ونصف من العمليات الجراحية التي جرت في المشافي الخاصة.. وقصد الإسعاف ي المشافي العامة أكثر من 2,6 مليون سوري، بينما قصد إسعاف المشافي الخاص أقل من 140 ألف حالة فقط في 2016...

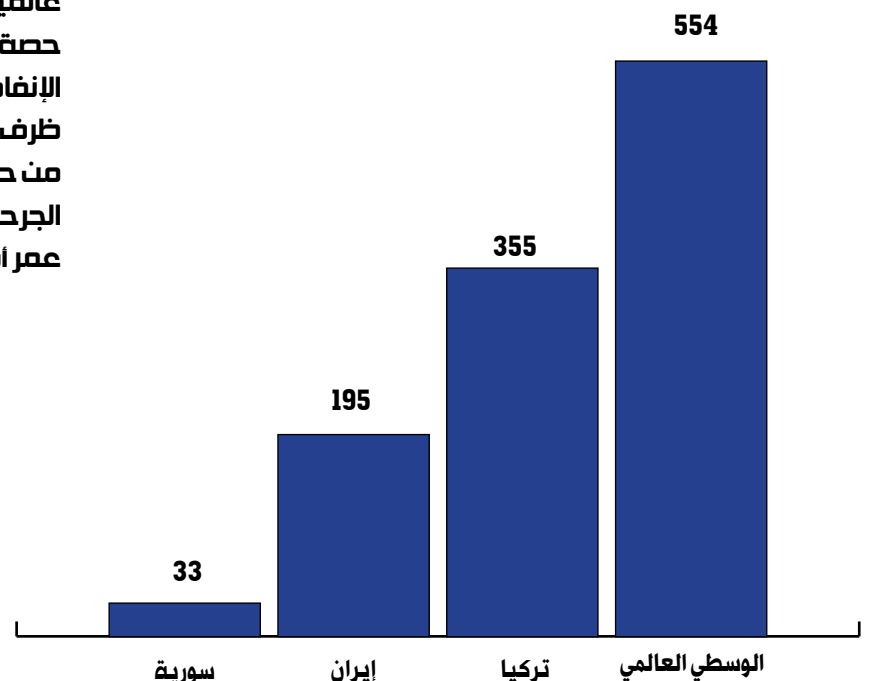
إن زيادة الإنفاق الصحي على المشافي الحكومية العامة، وعلى المستوصفات والمخابر، وزيادة خدماتها، مؤشر تنموي ضروري، فالسوريون بمستويات دخلهم لا قدرة لهم على دخول المشافي الخاصة، وتحمل نفقاتها، وهم بأمس الحاجة إلى زيادة حصتهم من المال العام المخصص للإنفاق على الصحة العامة.

حصة الصحة من الإنفاق العام -%



حصة الفرد من الإنفاق الحكومي على الصحة هي من اقل الأرقام عالمياً ولا تتناسب حصة الصحة مع ظروف بلاد تخرج من حرب بملايين الجرحى ووسطي عمر أقل!

حصة الفرد من الإنفاق الحكومي السنوي على الصحة -دولار



أكبر 2000 شركة عابرة للحدود التمركز- الربح- الجغرافيا



الأطراف الأخرى من أرباح الشركات العابرة للحدود من 10% تقريباً من هذه الأرباح إلى 33% في عام 2015، ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى دخول الصين إلى عالم الشركات العابرة للحدود، فبينما لم تسجل أي: شركة عالمية في عام 1995 فقد وصل عددها في عام 1995 إلى 200 من أصل أكبر 2000 شركة. أخذت هذه الشركات نسبة 17% من أرباح الشركات العابرة للحدود عبر العالم، بينما نالت الشركات ذات المركز الأمريكي نسبة 37% من أرباح هذه الشركات في عام 2015.

الملفت هو وزن الشركات الصينية العابرة للحدود في القطاع المالي والتي تفوق نسبة 10%، حيث فاقت أرباحها أرباح الشركات المالية الأمريكية. وكذلك ازدادت حصة مجموعة الدول الصاعدة، أو التي تسمى «الداخلون الجدد إلى الصناعة» وفق تعبيرات الأمم المتحدة، ومن بينها كوريا والهند وجنوب إفريقيا وروسيا وغيرها...

العالمي، تحول ثلثها إلى أكبر 2000 شركة عابرة للحدود، والثلث الباقي لرؤوس الأموال الأخرى. وهذه الخسارة في حصة دخل العمل، البالغة قرابة 3% من الناتج العالمي، من 56% من الناتج العالمي في عام 1995، وصولاً إلى 53% في عام 2015. تعني خسارة: تفوق 2.2 تريليون دولار ذهبت من حصة العمل عبر العالم إلى حصة الشركات ورأس المال عموماً.

عابرة للحدود ولكن تابعة للمركز
الشركات العابرة للحدود تتوزع جغرافياً عبر العالم وذلك من حيث أعمالها، ولكن المراكز الرئيسية لها، تسمح بتتبع توزيع أرباح هذه الشركات على الدول. فعملياً وصل إلى دول المركز، أو ما يسمى «الدول المتقدمة»، نسبة تقارب 90% من أرباح أكبر 2000 شركة عابرة للحدود في عام 1995، وانخفضت هذه الحصة إلى 67% تقريباً، نتيجة زيادة حصة دول

للصناعة عالمياً، حيث أكبر 5 شركات مسجلة في بلد ما تساهم بقرابة ثلث صادراته! وتحديداً في دول مجموعة العشرين، حيث إن التصدير هو تصدير هذه الشركات، ولا مساحة تتاح لأي فاعل جديد في السوق، حيث يشير التقرير إلى أن نسبة 73% من الشركات الجديدة تتوقف عن التصدير بعد سنتين فقط من البدء به، وهذا ينطبق على الدول النامية كما على الدول المتقدمة.

رقم الربح ازداد 270%

وسعت الشركات العابرة للحدود أرباحها خلال الفترة بين 1995-2015، معتمدة بالدرجة الأولى على السحب من خسائر الآخرين، رؤوس الأموال الأصغر، ودخل العمل، أي: حصة الأجور العالمية بالدرجة الأولى. ولم ترتفع أرباحها من خلق الثروات الجديدة، بل بالاعتماد على القوة الاحتكارية التي تتيح الربح الكبير، والتي اشتدت في مرحلة العولمة و«حرية التجارة العالمية». بدراسة بيانات أكبر 2000 شركة من بين الشركات العابرة للحدود عبر العالم، فإن أرباحها الصافية قد ازدادت بمعدل 270% خلال الفترة بين 1995-2015، من 0.7 تريليون دولار في أواخر التسعينيات، وصولاً إلى 2.6 تريليون دولار في السنوات الأخيرة، لتنمو الأرباح بنسبة 8.5% وسطياً سنوياً.

فبين عامي 1995 و2015 ازدادت حصة هذه الشركات الأكبر من الدخل العالمي بمقدار 2%، وازدادت حصة رؤوس الأموال الأخرى بنسبة تقارب 1% من الدخل العالمي، بينما تراجعت حصة دخل العمل عبر العالم بمقدار 3%. أي: ما خسره العمال من حصتهم في الدخل

الصادرات البضاعية التي تجوب العالم منذ عقدين، هي بضائع معولمة إلى حد بعيد، أي: منتجة في زمن تفاقم العولمة، وعبر الشركات العابرة للحدود بالدرجة الأولى: اللاعبين الأكبر في التجارة العالمية. تلك التي تبتلع رؤوس الأموال الأخرى، وتبتلع دخل العمل عبر العالم.

يقرأ تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الدوليين UNCTAD لعام 2018، بيانات من أكبر 2000 شركة عابرة للحدود، بين 1995-2015. ليرصد التغيرات في مرحلة «العولمة المتفاقمة» كما يسميها. حول مستويات التمركز في قطاع تصدير البضائع العالمية، وتغيرات الربح، تستعرض قاسيون بعض الوقائع من التقرير.

ثلث الصادرات لأكثر خمس شركات

يتوضح من بيانات شركات تصدير البضائع غير النفطية العالمية، أن أكبر 1% من الشركات العابرة للحدود المسجلة شكلاً على بلاد ما، تساهم بنسبة أكثر من 57% من صادرات هذه البلاد وسطياً. بينما أعلى 5% من الشركات تصدر بضائع تقارب نسبة 80% من صادرات البلاد. أما إذا ما أخذنا أكبر 25% من الشركات التصديرية العابرة للحدود في بلد ما، فإنها عملياً تقوم بكل التصدير البضاعي. وضمن الشركات الأعلى، إن التمركز يصبح أيضاً أعلى، فعملياً الشركات الخمس التصديرية الأكبر، تحصل وسطياً على 30% من صادرات البلاد، بينما أكبر عشر شركات تصدر تقريباً نسبة 42% من صادرات البلاد. تقول البيانات: إن التصدير البضاعي العالمي، هو تصدير هذه الشركات

خسر العمل

عبر العالم 2.2 تريليون دولار من حصته من الدخل العالمي بين 1995-2015 حصلت الشركات الأكبر على ثلثها وذهب ثلثها لرؤوس الأموال الأخرى.

تغير توزيع الدخل عالمياً بين العمل ورأس المال خلال عقدين

تغير حصة دخل العمل ورأس المال من الدخل العالمي بين 1995-2015 -%



بيلا.. أوجه معاناة واستغلال تبحث عن حلول



المواصلات، حيث يتقاضى السرفيس مبلغ 100 ليرة عن كل راكب، وهي نفقة كبيرة شهرياً بالنسبة لهذه الشرائح الاجتماعية المفقرّة أصلاً، علماً أن التسعيرة من المفترض ألا تزيد عن 50 ليرة إذا ما قورنت بمسارات السرفيس على الخطوط الأخرى، لكن واقع الحال يقول: إن عامل الاستغلال هو الأمر النهائي على هذا المستوى بسبب ضعف الرقابة، بل وانعدامها، أما الأسوأ فهو الاضطرار للجوء للتكاسي في بعض الأحيان بسبب عدم توفر السرفيس، وخاصة خلال ساعات الذروة صباحاً ومساءً، حيث تتقاضى التكاسي مبالغ كبيرة لقاء تأمين خدمة النقل من وإلى دمشق، على سبيل المثال فإن الانتقال من ببيلا إلى دوار باب مصلى قد يكلف 1500 ليرة.

سوق سوداء لمحروقات التدفئة

مع قدوم فصل الشتاء تزايد الطلب على مادة المازوت من أجل التدفئة، وفي ظل محدودية التوزيع النظامي لهذه المادة، للمكثتين والمحتاجين لها، وعلى اعتبار أن الكازية تقع خارج البلدة، فإن هذه المادة أصبحت محتكرة بداخلها من قبل البعض، وقد نشطت التجارة بها في السوق السوداء، فساداً واستغلالاً، حيث تباع بواقع 325-350 ليرة لكل ليتر، وهو سعر مرتفع، يضطر المواطنون لدفعه لتأمين حاجتهم من الدفء، وقد توج ذلك مؤخراً على مستوى تأمين أسطوانات الغاز المنزلي أيضاً، وكل ذلك يجري على أعين أولي الأمر، فلا رقابة ولا متابعة ولا محاسبة.

هذا غيض من فيض المشاكل وأوجه المعاناة التي ما زالت ماثلة أمام الأهالي والقاطنين في بلدة ببيلا، والتي لا تخلو من الفساد والاستغلال، وهي بلا شك تعتبر مشكلات مؤرقة بحاجة للحل من أجل تسريع وتثبيت عوامل الاستقرار واستعادة النشاط الاقتصادي الاجتماعي للبلدة، خاصة وأنها تعتبر بلدة كبيرة فيها عشرات الآلاف من المواطنين.

التجارية التي توفر السلع المختلفة، وبرغم وجود فارق سعري يتكبده المواطن على بعض السلع، إلا أن توفرها مع هذا الهامش المحدود المضاف يعتبر بالنسبة إليه مقبول اضطراراً، حيث قال بعض الأهالي: إن هذا الأمر بحاجة للمراقبة، والأهم بالنسبة إليهم هي الرقابة على المواصفة والجودة، وخاصة بالنسبة للغذائيات.

أما تأمين رغيف الخبز فهو الذي يعتبر مشكلة يومية بالنسبة للأهالي، فبرغم وجود فرن في البلدة، إلا أنه يتوقف عن العمل غالباً في الساعة التاسعة صباحاً من كل يوم، بذريعة انتهاء مخصصاته من الطحين، الأمر الذي لا يعرف الأهالي حقيقة، فمن المفترض أن تكون كميات الخبز المنتجة مرسومة بحسب الاحتياج السكاني، وواقع الحال يقول بأن هذا الاحتياج لا يتم تأمينه من الفرن في البلدة، ما يضطر الأهالي للجوء إلى المحال التجارية التي توفر هذه المادة الحيائية لكن بسعر 150 ليرة للربطة الواحدة، والزريعة لدى هؤلاء هو ما يتكبدونه من نفقات على نقل الخبز من دمشق إلى البلدة، مع عدم تغييب ذريعة بعض الحواجز أيضاً.

حواجز ومواصلات

البلدة كأنها ما زالت شبه مغلقة بسبب الحواجز على مدخلها، فبرغم تقدير الأهالي لأهمية الحواجز وضرورتها على المستوى الأمني، الفردي والعام، وإدراكهم بأن هذا الإجراء مؤقت ومرتبط بتعزيز عوامل الأمن والأمان والاستقرار، إلا أن الملقت بالنسبة إليهم هو وجود حاجزين متتاليين، يبعد أحدهما عن الآخر مسافة لا تزيد عن 500 متر، وعلى الرغم من ذلك فكلما الحاجزين يقوم بعمليات التفتيش للمواطنين، ما يعني هدر الكثير من الوقت والجهد يومياً، وخاصة بالنسبة للموظفين والطلاب المضطرين للتحرك يومياً من وإلى البلدة.

أما العبء الإضافي الكبير الذي يقع على عاتق هؤلاء فهو التكاليف المرتفعة لأحور.

نشطت خلال الشهور الماضية عمليات ترميم البيوت المتضررة، وإعادة تأهيل البنى التحتية في بلدة بيللا، وعودة الخدمات إليها تبعاً، الأمر الذي كان حافزاً لاستعادة النشاط في البلدة، واستقطابها للمزيد من المواطنين الباحثين عن الاستقرار.

هي كميات مقدرة تقديراً، وليست مسجلة من قبل عاملي قراءة العدادات والكشافين كما هو مفترض، ورغم محاولات الشرح من قبلهم، إلا أن ذلك يكون دون جدوى غالباً، وذلك حسب ما نقله بعض الأهالي.

إيجارات وموافقات قيد الانتظار

معاناة أخرى تواجه المواطنين على مستوى الإجراءات وبدلاتها والموافقات المرتبطة بها، فبدلات الإيجار الشهري مرتفعة جداً، وهي تتراوح بين 35 - 50 ألف ليرة، بحسب مواصفة البيت ومساحته ومكانه، وهي تكلفة شهيرة مرتفعة لا شك، إلا أن المشكلة بالنسبة للمواطنين لم تقف عند هذا الجانب، فالحصول على الموافقة تعتبر بالنسبة إليهم مشكلة أعقد، حيث تطول فترة الحصول عليها من الجهات المعنية لشهور في بعض الأحيان، وخلال هذه الفترة تعتبر الإقامة في البيت المستأجر مخالفة تستوجب المسؤولية، سواء للمؤجر أو للمستأجر، وبرغم غض الطرف عن المسؤولية والمخالفة تقديراً لأوضاع المواطنين وحاجتهم للسكن في بعض الأحيان، إلا أن هذه الفترة الزمنية الطويلة أصبحت عامل ضغط إضافي على هؤلاء، لارتباطها بشعور عدم الاستقرار، مع عدم إغفال بعض أوجه الاستغلال المرتبطة بهذا الجانب أحياناً، وبحسب هؤلاء «ما باليد حيلة» فالانتظار، برغم عبئه النفسي الثقيل، هو المتاح الوحيد لا غير، وما يطلبه الأهالي على هذا الصعيد هو تسريع الإجراءات المرتبطة بهذا الحائث.

مشكلة رغيف الخبز

جميع المواد والسلع الضرورية متوفرة في البلدة، وهي مؤشر هام على صعيد الاستقرار، حيث افتتحت الكثير من المحال

■ مراسم قاسیون

وقد استبشر أهالي البلدة، المقيمون فيها والعائدون إليها، خيراً بالعود الرسمية عن تحسين الواقع الخدمي، وعن مساعي تذليل الصعوبات التي تعترض عودة الحياة للبلدة واستقرارها، إلا أن النتائج لم تكن على المستوى المطلوب والمأمول حتى الآن.

انتكاسة كهربائية وفواتير مرتفعة

الصدمة بالنسبة للأهالي والقاطنين في البلدة كانت الانتكاسة بخدمة التزود بالطاقة الكهربائية، فبعد أن تحسنت الخدمة نوعاً ما، وعادت الحياة لشبكة الكهرباء، ما لبثت أن أصيبت بانتكاسة كبيرة لدرجة القطع المتواصل لأيام متتالية، مع استمرار الوعود بتحسين هذه الخدمة دون جدوى حتى الآن، أما الأهم بالنسبة للمواطنين فهو ارتباط التزود بالكهرباء بالتزود بالمياه، والاضطرار للاستعانة بالصهاريج، التي تكلفهم نفقات شهرية كبيرة، فالاستهلاك اليومي من المياه يكبد الأسرة ما يعادل 1000 ليرة، وهي قيمة سعة 5 براميل من المياه الضرورية للحياة، وهي تكلفة شهرية مرتفعة جداً بالنسبة للمواطنين بالمقارنة مع الواقع المعيشي ومعدلات الأجر.

ومن المشاكل الهامة التي واجهت الأهالي والمرتبطة بالجانب الخدمي، هي فواتير الكهرباء والمياه، وبراءة الذمة المطلوبة عند إجراء أية معاملة، حيث اشتكى بعض الأهالي بتكبيدهم قيمة استرجار للطاقة الكهربائية، مع مخالفات على الاسترجار غير المشروع، عن فترات سابقة، علماً بأنهم لم يكونوا في البلدة حينها، والأهم: أن كميات الاستهلاك، سواء للكهرباء أو للمياه، وما يترتب عليها من قيمة محسوبة بالفواتير وبراءة الذمة،

اشتكى بعض
الاهالي بتكبيدهم
قيمة استجار
للطاقة الكهربائية
مع مخالفات
على الاستجار غير
المشروع عن فترات
سابقة علماً بانهم
لم يكونوا في البلدة
حينها

كيف صادر الأمريكيون الاكتشافات الجيولوجية؟



ينسب الأمريكيون إلى أنفسهم عدداً من الاكتشافات العلمية، وبسبب كثرة الضخ الإعلامي، يعتقد العديد من القراء أن هذه الاكتشافات العلمية هي إنجازات أمريكية، كما قرأ وشاهد الملايين عبر الكرة الأرضية مواداً تدعم هذه الادعاءات عبر وسائل الإعلام، وفي الجامعات. وسنذكر في هذه المادة جانباً من جوانب مصادرة العلوم عند الأمريكيين في مجال الجيولوجيا.

ونسب الأمريكيون هذا الاكتشاف العلمي إلى أنفسهم متجاهلين 30 عاماً من الاكتشافات وعمل العلماء السوفييت في هذا المجال. أما المؤلفات السوفييتية، فلم تتعامل مع الموضوع بعقلية إقصائية، بل قدرت دور العلماء غير السوفييت في أوروبا الغربية الذين كتبوا الأفكار الأولى لحركة الصفائح التكتونية أو الذين طوروا العلوم الجيولوجية حتى أوائل القرن العشرين، وجاءت الاكتشافات السوفييتية تنمة لمشوار من سبقهم. ويكشف لنا ذلك طريقة التفكير العلمي في الاتحاد السوفييتي، وفي الولايات المتحدة الأمريكية.

كما نشطت المؤسسات العلمية والإعلامية الأمريكية بنشر مقالات ومواد تتحدث عن قمع مزعوم لعلوم الجيولوجيا في الاتحاد السوفييتي، وحاول الأمريكيون الهيمنة على العلوم الجيولوجية في العالم عن طريق المجمعيات والاتحادات العلمية الأمريكية، التي لم يحصل العلماء السوفييت على عضويتها، وبالتالي يجب الحط من قيمة ما أنجزه الاتحاد السوفييتي في مجال العلوم الجيولوجية، من اكتشاف حركة الصفائح التكتونية عام 1930، إلى اكتشاف عمل المادة العضوية في الجيولوجية عام 1950، ومؤلفات البروفيسور كيدرروف عام 1962 وغير ذلك.

والسكوتية والقطبية الجنوبية والفيليبينية وصفيحة كوكوس وصفيحة خوان دي فوكا. وتتحرك هذه الصفائح إما مبتعدة، أو مقتربة، أو منزلفة بالنسبة إلى بعضها البعض، بمعدل حركة من 5 إلى 10 سم في السنة. تتحرك هذه الصفائح في حركة تباعدية وتقاربية وتحولية، حيث تتباعد صفيحتان أو أكثر في الحركة التباعدية، أو تتقارب صفيحتان أو أكثر في الحركة التقاربية، وتنزلق الأجزاء المزاحة عن بعضها في صفيحتين أو أكثر في الحركة التحولية. ونتج عن حركة الصفائح تشكل قارات الأرض الحالية ومحيطاتها وبحارها وجبالها.

وتخبرنا العلوم الجيولوجية، كيف كانت خريطة الكرة الأرضية قبل 500 مليون سنة، وكيف ستكون بعد 100 مليون سنة، وذلك عبر إسقاط المعدل السنوي لحركة الصفائح حالياً مضروبة بعدد السنوات، وعبر حساب اتجاه حركة الصفائح.

التفكير العلمي بين الشرق والغرب

برهن علماء الاتحاد السوفييتي على نظرية حركة الصفائح التكتونية منذ ثلاثينات القرن العشرين كأحد إنجازات المعهد الجيولوجي في أكاديمية العلوم السوفييتية، بينما اعترف الغرب بوجودها عام 1960

التكتونية عام 1960، ولكن ما تزال مؤسساته الجيولوجية تغيب الاكتشافات السوفييتية حتى اليوم في هذا المجال، والتي سبقته بثلاثة عقود.

1- تاريخ المعهد الجيولوجي في الاتحاد السوفييتي، تطور المعهد ومدارسه العلمية، موسكو 1980، ص 78-80.

2- فيكتور أفيومفيتش خاين، الجيولوجيا الحديثة، المشاكل والأفاق، المجلة التعليمية العدد الأول 1996، ص 26-33، جامعة لومونوسوف الحكومية في موسكو.

حركة الصفائح التكتونية

تدرس نظرية الانجراف القاري حركة الصفائح التكتونية التي تشمل مجموعة من الحركات المكانية الكبرى لغلاف الأرض الصخري البالغ سمكه حوالي 100 كم، وتخلفه طبقة تسمى «غلاف موري» المكون من صخور لدنة مصهورة جزئياً. حسب هذه النظرية ينقسم الغلاف الصخري إلى سبع لوحات أو صفائح قارية ومحيطية كبيرة الحجم، بالإضافة إلى ست أو سبع صفائح إقليمية متوسطة الحجم، وعدة لوحات صغيرة، وهكذا فهناك الصفيحة الأوراسية والهندية والعربية والأسترالية والإفريقية والأمريكية الشمالية والكاريبية والأمريكية الجنوبية والنازكية

جمال جركس

نظرية الانجراف القاري

كان الجغرافي ورسام الخرائط الفلمنكي أبراهام أورتيليوس أول من افترض أن القارات يمكن أن «تتزعزح»، وذلك سنة 1596، وتحدث آخرون عن هذه الأفكار مثل: أنطونيو سنيدر بيليغريني عام 1858، إلى أن وضع العالم الألماني ألفريد فيغنز نظرية الانجراف القاري عام 1912 عندما اكتشف تطابق سواحل إفريقيا مع سواحل أمريكا اللاتينية.

نشر أرخانغلسكي وشاتسكي أول مخطط تكتوني صغير النطاق للأراضي السوفييتية والأوروبية سنة 1933، وبدأ المعهد الجيولوجي في أكاديمية العلوم السوفييتية وبمبادرة من شاتسكي بوضع الخرائط التكتونية الواسعة، فظهرت أول خارطة تكتونية للاتحاد السوفييتي 1953، والخريطة التكتونية لأوروبا 1962 بإشراف شاتسكي وبوغدانوفا ومورانوفا، ونشر أول أطلس تكتوني للعالم عام 1964، والخريطة التكتونية لأوراسيا بإشراف يانشين، والخريطة التكتونية للمحيط الهادي عام 1970 وغير ذلك. كان اكتشاف الصفائح التكتونية ثورة في عالم الجيولوجيا، واعترف الغرب الرأسمالي بنظرية الصفائح

وجدتها

د. عربوب المصري



الرأسمالية تقتل!

يبين تقرير لانسيت لتغير المناخ المخاطر الصحية المتردية الناجمة عن الحرارة وموجات الحرارة والأمراض المعدية والأمن الغذائي

يقول أحدث تقرير للعدّ التنزلي، نُشر في 29 تشرين الثاني 2018، إن التغيرات التي تطرأ اليوم على طاقة اليد العاملة في موجات الحرارة، والأمراض المعدية، والأمن الغذائي، توفر إنذاراً مبكراً للتأثيرات المركبة والأكثر من المتوقعة إذا استمرت درجات الحرارة في الارتفاع.

تتزايد نسبة التعرض للحرارة في كل منطقة من أقاليم منظمة الصحة العالمية. 42% من السكان الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة في أوروبا و43% في شرق البحر المتوسط هم عرضة للخطر.

متوسط التغير في درجة الحرارة العالمية الذي يتعرض له البشر هو أكثر من ضعف متوسط التغير العالمي، مع ارتفاع درجات الحرارة بمقدار 0.8 درجة مئوية مقابل 0.3 درجة مئوية.

في عام 2017، وقعت 157 مليون حالة إضافية للتعرض لموجة حرارية على مستوى العالم، مما يمثل زيادة قدرها 18 مليون حدث تعرض إضافي مقارنةً بعام 2016.

في عام 2017، فقدت 153 مليار ساعة من العمل (4,3 مليار أسبوع من العمل)، بزيادة قدرها 62 مليار ساعة عن عام 2000.

ولا تزال الوفيات الناجمة عن حمى الضنك وورم الجلد الخبيث ترتفع في المناطق الأكثر عرضة للأمراض.

يشهد 30 بلداً اتجاهات هبوط في غلة المحاصيل، وهو ما عكس اتجاهاً استمر عقداً من الزمان، إذ شهد تحسناً عالمياً في السابق.

ارتفعت درجات حرارة سطح البحر في 16 من أصل 21 حوض صيد مع تهديدات للإنتاجية الأولية البحرية التي من المتوقع أن تتبناها.

إن تغير المناخ هو العامل الوحيد الذي يسهم في انتقال آلاف الأشخاص إلى الهجرة، وهو عامل مساهم قوي في العديد من قرارات الهجرة حول العالم.

51% من المدن العالمية التي أكملت تقييم مخاطر تغير المناخ تتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تهديد البنية التحتية للصحة العامة بشكل خطير.

على الرغم من الزيادة السابقة، فقد لوحظ حدوث انخفاض كبير في القدرات الوطنية ذات الصلة بالتكيف مع المناخ، والقدرة على التكيف في معظم مناطق العالم في عام 2017.

على الصعيد العالمي، يبلغ الإنفاق على التكيف من أجل الصحة 4.8% والإنفاق المتعلق بالصحة 15.2% من جميع نفقات التكيف.

المقاومة راسخة.. أزمة الكيان في اشتداد



مع الكيان الصهيوني حول العملية، أساسه التقاء المصلحة «الإسرائيلية» مع مصلحة الولايات المتحدة وسلوكها القائم على التوتير وإشغال الأزمات وتعقيدها، وخاصة أنها تزامنت مع لقاء جمع نتنياهو ووزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في بروكسل. إلا أن احتمالات تطور عملية «درع الشمال» وتحولها إلى اجتياح عسكري للبنان تبقى ضعيفة في ظل تعقد الأزمات الداخلية للكيان.

إذا، يمكن اختصار المشهد العام الذي يختبئ ضمنه الكيان الصهيوني اليوم بالتالي: تغيرات دولية تتراجع ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية ويتعمق فيها منطلق حل الأزمات على أساس القرارات الدولية، أزمة داخلية في الحكومة «الإسرائيلية» وملفات فساد تلاحق رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو قد تقضي به إلى المحاكم في ظل احتمال انهيار حكومته، قلق عام داخل الكيان مع فشل منظومة الردع «الإسرائيلية» في كبح الصواريخ القادمة من غزة، وصدوم المقاومة الفلسطينية.

وهي أزمة مركبة ستتعمق مع استكمال التغيرات الجارية في العالم، وهو ما تدركه نخب الكيان، وما سيوجب حكومة الاحتلال على تغيير سلوكها، والرضوخ إلى وقف إطلاق النار مؤخراً في غزة ليس إلا مثلاً سيتركز، ولذلك لا تبدو مستغربة في هذا السياق انتقادات رئيس جهاز الاستخبارات «الإسرائيلية» الأسبق داني ياتوم، لسياسة دولة الاحتلال في ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، الذي اعتبر أنه «هناك جبهة شمالية، وهناك جبهة جنوبية، ونريد تجنب جبهة مركزية.. لأن وضعنا سيكون أكثر صعوبة».

أكثر وضوحاً، إذ فشلت واشنطن يوم 2018/12/6 في استصدار قرار في الأمم المتحدة يدين «حماس» لقصفها مستوطنات «إسرائيلية»، رغم تحذير نيكى هيلي للدول الأعضاء بأن «الولايات المتحدة تتعامل مع نتيجة هذا التصويت بمنتهى الجدية». بينما صوتت الجمعية العامة بـ 156 صوتاً لصالح مشروع قرار إيرلندي يؤكد على حل الدولتين وإنهاء الاحتلال.

أنفاق الجليل: مهرب من الأزمة؟
في ظل هذه الظروف، ظهرت ادعاءات الكيان الصهيوني بوجود أنفاق لـ «حزب الله» على الحدود هدفها السيطرة على منطقة الجليل، ووفقاً لهذا استأنفت قوات العدو عمليات «درع الشمال» بهدف تدمير تلك الأنفاق.

وبغض النظر عن وجود تلك الأنفاق أم لا، فإن توقيت العملية وحسب الكثير من التحليلات، هدفها الهروب من الأزمة الداخلية لحكومة الاحتلال، من خلال توجيه رسائل للداخل «الإسرائيلي» ولأعضاء الكنيست بوجود خطر خارجي، مما يضمن بقاء حكومة نتنياهو لأطول وقت ممكن. إذ أن قضية الأنفاق ليست بالجديدة، وهو ما أشار إليه الخبير «الإسرائيلي» دورون بيسكين، بالقول أنه: «منذ عام 2006 هناك كثير من التقارير العلنية في وسائل الإعلام العربية وغيرها، تتحدث عن وجود أنفاق في جنوب لبنان»، وهو ما تحدثت عنه أيضاً زعيمة المعارضة «الإسرائيلية» تسيبي ليفني، باتهامها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بـ «التضخيم، في قضية اكتشاف أنفاق لـ «حزب الله» شمال إسرائيل» لأغراض سياسية.

دون نفي إمكانية وجود تنسيق أمريكي

**بغض النظر
عن وجود
الأنفاق، أم لا
فإن توقيت
العملية وحسب
التحليلات
هدفها
الهروب من
الأزمة الداخلية
لحكومة
الاحتلال**

مشة في ظل تصاعد الدعوات إلى انتخابات مبكرة في أيار القادم، بدلاً من موعد المقرر في تشرين الثاني. يضاف إلى ذلك الضغوط التي يتعرض لها نتنياهو حول قانون تجنيد اليهود الحريديم «اليهود المتدينون والملتزمون بالشريعة اليهودية»، وهو القانون الذي صدق عليه بالقراءة الأولى وتعارضه الأحزاب الدينية، إذ أهملت المحكمة العليا الحكومة «الإسرائيلية» حتى 15 كانون الثاني المقبل للحصول على حل توافقي حوله، مما يعطي أحزاب الحريديم فرصة للتفاوض حول قانون يتجاوب مع مطالبها بإعفاء نشطاءها من التجنيد، أو الانسحاب من الائتلاف الحكومي والتوجه لانتخابات مبكرة. مؤخراً، قدمت الشرطة «الإسرائيلية» توصيات إلى النائب العام تؤكد فيها وجود أدلة كافية لمحاكمة رئيس الوزراء نتنياهو، بتهمة فساد في القضية المعروفة باسم «القضية 4000»، ليعود معارضوه من جديد لمطالبته بالتجني، بينما يتحدث هو عن بطل كل الجهود الممكنة لتجنب الانتخابات المبكرة...

ضغوط فلسطينية ودولية
ولاستكمال الصورة، يجب التذكير بالأعمال البطولية لفصائل المقاومة التي استهدفت بصواريخها المستوطنات المحيطة بقطاع غزة، مما دفع الكيان إلى الخضوع لاتفاق وقف إطلاق النار، الأمر الذي نتج عنه استقالة ليرمان، وموجة غضب شعبية في دولة الاحتلال طالبت بنتنياهو بالاستقالة. وكذلك الاشتباك الفلسطيني المستمر مع الاحتلال في نقاط عدة. أما على الصعيد الدولي فيستمر تراجع الولايات المتحدة الأمريكية وأثره على الكيان الصهيوني، ويصبح

لا تزال قدرة المقاومة راسخة، تمشي بخطى ثابتة، رغم كل محاولات التطويق والحصار، إذ استطاعت الفصائل في غزة بانتصاراتها الأخيرة، التي أوجعت الاحتلال، نقل المعادلة في فلسطين المحتلة إلى مستوى أعلى، تميل في نتيجتها لصالح الفلسطيني.

■ ديمة كتيلة

عمقت صواريخ فصائل المقاومة التي استهدفت مستوطنات الكيان الصهيوني في 12 تشرين الثاني الماضي، أزمة حكومة الاحتلال، وهي الأزمة المتصاعدة منذ عامين على أقل تقدير. ورغم محاولات الاحتواء، فإن الأزمة مستمرة، ومن خلالها يمكن تفسير الكثير من سلوك الكيان الصهيوني، حتى فيما يتعلق بعمليات التطبيع الجارية، وآخر ما صدر حول «صفقة القرن» المحتملة، وإلى حد كبير التصعيد ضد «حزب الله» في لبنان.

مازق حكومي

مع الإعلان عن بدء التحقيقات، في شهر آب 2016، مع رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، حول قضايا فساد عرفت إعلامياً بملفات رقم «1000»، (2000، 3000، 4000)، وبالتزامن مع التغيرات الدولية الجارية، دخل النظام السياسي «الإسرائيلي» في أزمة مركبة، داخل حزب «الليكود» الحاكم، وعلى مستوى النظام السياسي ككل. عمق من تلك الأزمة استقالة وزير الدفاع، أفيندور ليرمان، وانسحاب حزبه «إسرائيل بيتنا» من الائتلاف الحكومي، على خلفية الأحداث الأخيرة في غزة، إذ أصبحت حكومة نتنياهو تتكون من خمسة أحزاب، وتستند إلى 61 نائباً من بين أعضاء الكنيست البالغ عددهم 120 نائباً، أي: بأغلبية نائب واحد فقط. وهو ما يجعل الحكومة

لماذا يدعم ترامب «بريكست قاسي»؟



يؤيد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب «بريكست قاسي»، أي: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بشكل كامل والاستقلال عنه، وكان ترامب قد حذر من أن اتفاق «البريكست الناعم» الذي تم التوصل إليه بين رئيسة الوزراء تيريزا ماي، والاتحاد الأوروبي في بروكسل، قد يحول دون التوصل إلى اتفاقية تجارة حرة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، في محاولة للتأثير سلباً على تصويت البرلمان البريطاني على الاتفاق.

إن ما يحاول ترامب القيام به بوضوح هو تشكيل الوضع السياسي لدى أحد حلفاء بلاده، أو بعبارة أخرى التدخل في شؤونه، وهو من خلال تصريحاته هذه لا يسعى فقط إلى أهداف تجارية، بل لديه أسباب أخرى. فلماذا تؤيد الولايات المتحدة الأمريكية الخروج البريطاني التام من الاتحاد الأوروبي؟

إغراق الجميع في الأزمات

في ظل الانقسام والخلافات المتصاعدة بين حلفاء الأمم، الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، فإن «بريكست قاسي» من شأنه قطع خيوط أية محاولة للتراجع عن الخروج البريطاني، وبالتالي يصبح الاتحاد الأوروبي أضعف، من وجهة نظر أمريكية. بحيث تصبح إمكانية إصلاح الاتحاد الأوروبي - المثلث بالمشاكل - مهمة أصعب مع خروج بريطانيا منه، وهو ما يفتح الباب أمام خروج دول أعضاء أخرى، وبالتالي: مزيد من التراجع في وزن الاتحاد الأوروبي، كما أن الدعم الأمريكي لـ «بريكست قاسي» في ظل الانقسام البريطاني الداخلي حول شكل الخروج من الاتحاد الأوروبي، سيعمق من أزمته الداخلية، وهذا بمجمله ما تريده

حكومة «ماي» أصبحت مرتفعة، ولكن ذلك سيفتح الباب أمام تغييرات قد تجلب قوى تغيير جذري إلى الواجهة، وهو ما أصبح مرجحاً للحدوث في دول أوروبية عدة، نتيجة للآزمات المستعصية، وهو ما يعني أن تفكك الاتحاد الأوروبي، أو اشتداد الآزمات فيه، قد ينقلب لغير صالح الولايات المتحدة الأمريكية، إذ قد يؤدي في نهاية المطاف إلى ضغط شعبي نحو تغيير كلي للسياسات في عكس صالح واشنطن، أي: نحو مزيد من التعاون الأوروبي الصيني.

إلى اتفاق تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي والصين في المستقبل، وإعاقة مشروع «طريق الحرير» الجديد، وكبح تبلور نظام عالمي متعدد الأقطاب. وكما ترى واشنطن، فإن قطع المملكة المتحدة بالكامل مع الاتحاد الأوروبي من خلال «بريكست صعب»، سيؤدي إلى إضعاف الاتحاد الأوروبي وإعاقة التغير العالمي جزئياً، فهل تتحقق الآمال الأمريكية حقاً؟ إن ما يبدو في بريطانيا اليوم، أنها على وشك دخول أزمة فعلاً، نتيجة للانقسام الداخلي الحاصل، واحتمالات سقوط

لواشنطن

مصلحة في

منع التوصل

إلى اتفاق تجارة

حرة بين الاتحاد

الأوروبي والصين

الولايات المتحدة، في إطار سياستها القائمة على إغراق الجميع في الأزمات قبل أن تغرق وحيدة بفعل أزمته المستعصية.

إعاقة التعاون الصيني- الأوروبي

من جهة أخرى، فإن الخروج البريطاني، وإضعاف الاتحاد الأوروبي، سيعيق عمليات التغير الجارية في العلاقات الدولية، من خلال التعاون الأوروبي مع محور الشرق الصاعد، بما فيه روسيا والصين وإيران... وللولايات المتحدة مصلحة إستراتيجية في منع التوصل

لماذا تخرج أمريكا من إفريقيا؟



أمريكا ستخفض قواتها العسكرية في إفريقيا بنسبة 10% خلال الأعوام المقبلة، هذا ما أعلنه البنتاغون الشهر الماضي، فما هي دلالات هذا الانسحاب؟ وكيف يمكن قراءته ضمن سياق التغيرات الدولية الجارية؟

■ جواد محمد

ترافق هذا الإعلان مع توضيح مفاده: أن ذلك يأتي لدعم تركيز وزارة الدفاع «البنتاغون» المتزايد على التصدي لتهديدات الصين وروسيا، وهو ما يتوافق مع مضمون إستراتيجية الدفاع الأمريكية الجديدة، التي وضعت التصدي لهاتين القوتين كمحور إستراتيجي لها.

متطلبات المرحلة

بعبارة أخرى، يعني هذا: أن واشنطن تسعى لتركيز الجزء الأكبر من الإمكانيات الأمريكية العسكرية والاستخباراتية على تخوم أعدائها

الإستراتيجيين، أي: إعادة تموضع القوى العسكرية الأمريكية بما يخدم صراعها مع أعدائها المباشرين، وذلك بغية تخفيف التكلفة الاقتصادية لهذا الاشتباك المستجد على اتساع الجغرافية العالمية.

ورغم أن القائد الأعلى للقوات الأمريكية في إفريقيا، توماس والدهاوسر، كان قد حث أعضاء الكونغرس في آذار هذا العام على ضرورة التزام بلاده بالقارة، حيث لديها هناك حوالي 7200 جندي وموظف، إلا أن الحكومة يبدو أنها تتحرك باتجاه مختلف، وفقاً لمصلحة الولايات المتحدة الحالية، وبغض النظر عن كل مبررات تواجدها العسكري التي تسوق لها عادةً، مثل: تمكين الحكومات أو تحقيق الأمن أو غيرها... أي: أن خفض القوات العسكرية الأمريكية في إفريقيا، والتي تتواجد فيها بحجة مكافحة الإرهاب المتمدن فيها يدعو إلى ترسيخ الشك الذي يكذب الولايات المتحدة في كل

حربها على الإرهاب المفترض.

ضغوط مالية وعسكرية

كشف تقرير أصدرته لجنة إستراتيجية الدفاع الوطني الأمريكي مؤخراً، عن مشاكل خطيرة - حسب التقرير - يعاني منها الجيش الأمريكي، قد تؤدي به إلى خسارة حرب محتملة مع

الناو لرفع مساهماتها المالية. وهذا ما يعطي تفسيراً إضافياً للإستراتيجية الأمريكية الجديدة في إفريقيا، حيث أن تراجع الإمكانيات الأمريكية الاقتصادية يدفعها إلى التخلي عن تلك التكاليف العالية لتواجد قواتها هنا وهناك، في إطار تخفيض كلفة الاشتباك نحو الحد الأدنى.

روسيا والصين، سببها الأساس عدم وجود موارد وإمكانات كافية لمواجهة هذه التحديات. فيما صرح دونالد ترامب مراراً بأن على الدول أن تدفع لكي تقوم الولايات المتحدة بحمايتها، وهو ما حصل فعلاً عبر الصفقات السلاح المليارية السعودية لشراء الأسلحة الأمريكية، بالإضافة إلى الضغط على الدول الأعضاء في

الصورة عالمياً

الرسام يناقض نفسه.. ثورة ملونة؟



• أفادت مصادر

محلية في
عمان، بأن
أكثر من ألف
محتج أردني
توافدوا إلى
جوار مبنى رئاسة
الوزراء في منطقة
الدوار الرابع لتنفيذ وقفة احتجاجية ضد
«مجلس الأمة» والحكومة.

• أعرب الرئيس الأمريكي

ترامب عن
قناعته بأن
تنطلق في
المستقبل
مبادرات
مشتركة بينه
ونظيره الروسي
بوتين، والصيني، شي
جينغ بين، لوقف سباق التسلح بين الدول
الثلاث.

• أكد وزير

الخارجية
الألماني هيكو
ماس: أن
بلاده لا تتوقع
فرض الاتحاد
الأوروبي عقوبات على
روسيا بسبب الخلاف مع أوكرانيا، ما دامت
جهود نزع فتيل التوتر مستمرة.

• اقترح الرئيس بوتين

على الدول
الأعضاء
في الاتحاد
الاقتصادي
الأوراسي،
العمل على
وضع بنىة
تحتية مشتركة
للتعاملات المالية، معتبراً أن ذلك سيعزز
سيادة أعضاء الاتحاد الاقتصادية.

• أكد وزير خارجية كوريا الديمقراطية ري يونغ

هو، عقب اجتماع مع
نظيره الصيني
وانغ يي إن،
التزام بلاده
بمنع السلاح
النووي والحفاظ
على السلام
والاستقرار في شبه
الجزيرة الكورية.

• قالت المتحدثة

باسم الخارجية
الروسية ماريا
زاخاروفا:
إن هناك
معلومات
تأتي من مصادر
مختلفة، حول دراسة
واشنطن لإمكانية زيادة حضورها العسكري
في قبرص لمواجهة النفوذ الروسي المتزايد
في المنطقة».

تستمر التظاهرات والاحتجاجات الفرنسية حتى أسبوعها الرابع على التوالي بتصاعد، وتصعيد مستمر بالأعداد والمطالب، على الرغم من إعلان الحكومة التخلي عن فكرة زيادة الضرائب على الوقود.

■ يزن بوظو

بعد موجة احتجاجات واسعة عمّت البلاد، أعلن رئيس الحكومة الفرنسية إدوارد فيليب التخلي عن زيارة الضرائب على الوقود بعد تعليق العمل بها لستة أشهر فقط - علماً أنه قبل حوالي يومين من ذلك، وعند عودة إيمانويل ماكرون من قمة العشرين كان قد أعلن الأخير عن «عدم التراجع» - في محاولة لإخماد الحراك الشعبي وتاريخه، الأمر الذي لم ينجح، لتستمر التظاهرات بتصعيد أعلى وجموع أكبر وصلت حد المطالبة بتنحي ماكرون وحكومته برمتها عن السلطة، وخروج فرنسا من الاتحاد الأوروبي.

أكثر من مجرد وقود

فكما تحدثنا في العدد السابق، ضريبة الوقود كانت الشرارة لانفجار الاحتجاجات، وليست سبباً وحيداً لها، ومعالجة الشرارة وحدها بهذا القدر من الاستخفاف يولد ردّاً لا يقل عن التصعيد الذي جرى عقب تعليقها، فالفرنسيون لم يخرجوا لأجل الوقود فحسب، بل لمجمل التدهور المعيشي الذي لحظوه منذ تسلم حكومة ماكرون السلطة، ولمجمل الحذر على مستقبلهم من استمرار هذه السياسات، من خفض الأجور ورفع للضرائب وزيادة

لنسبة البطالة بالإضافة إلى خطط خصخصة مؤسسات الدولة. ويمكن الاستدلال على ذلك من بعض الشعارات التي رفعها المتظاهرون الفرنسيون مثل: ماكرون رئيس الأغنياء، وفرنسا السفلى ضد فرنسا العليا، وغضب الشعب وغيرها من الشعارات والمطالب.

هولندا تنضم للقافلة

جرى ما بين الأسبوع الماضي واليوم انضمام هولندا إلى جانب بلجيكا التي سبقتها في حركة «السترات الصفراء» مطالبة برفع الضرائب عن الوقود في بلدانهم أيضاً، ومن غير المستبعد أن يتوالى هذا الدومينو ليصيب بلداناً مجاورة أخرى بحكم الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين دول الاتحاد الأوروبي عموماً، حيث أي قرار اقتصادي في واحدة منها يؤثر على الجميع، وبالعكس، فحركة «السترات الصفراء» بما تحتويه من أسباب لا تعبر فقط عن الحالة المعيشية الفرنسية، بل عن مجمل شعوب الاتحاد الأوروبي، والمركز الرأسمالي عموماً، التي بدأت تتعرض للضغط من حكوماتها على إثر تغير موازين القوى الدولية، وتأثيره على كبح نهج هذه الحكومات من الخارج، وتعاضم التناقضات والخلافات فيما بينها بغية تحصيل الربح الأعلى.

ثورة ملونة؟

اعتاد العالم في الفترة السابقة، وتحديدًا ما بعد الحرب العالمية الثانية، أن يرى ما أطلق عليه «ثورات ملونة» تصيب بشكل أساسي دول الأطراف أو «دول العالم الثالث» من قبل المراكز الغربية بغاية التوتير وخلق الفوضى وإنشاء أزمات تصبّ بمصلحة راعيها، لكن أن تصاب إحدى دول المركز المصدرة لمثل هكذا ثورات، لهو أمر جديد، فهذا ما يحاول إعلام السلطة الفرنسية الإيحاء للناس به حول حركة «السترات الصفراء»، مستنداً إلى الخلافات الأمريكية الفرنسية حول اتفاقية المناخ والناو وجيش أوروبا الموحد وغيره، بغية إسقاط الحق من هذه الحركة وإعطاء الضوء الأخضر لقوى السلطة الفرنسية باستخدام أدوات وأساليب القمع بغطاء شرعي، علماً بأن فرنسا نفسها كانت من أول المنددين بالعنف اتجاه «الثورات الملونة» عالمياً.

سمت واحد

ستكثر هذه التحركات لا في أوروبا وحدها، بل في العالم أجمع بحكم الأزمة الرأسمالية التي لا حل لها إلا بزوال الرأسمالية نفسها باتجاه الاشتراكية موضوعياً، وستكثر معها الانهزامات لهذه التحركات، كالتي تحدثنا عنها وللغاية ذاتها: محاولة كبح الحراك الشعبي والتغيير الجذري. ومن المثير للسخرية «شماتة» الحكومات «الليبرالية» ببعضها البعض، محاولة عبثاً ترقيع صورتها الممزقة أمام شعوبها... إلا أن تلك الأسباب التي تحدثنا عنها ستبقى تفعل فعلها، حتى الوصول لنتائج تؤمن حالة رضى اجتماعي جديد، سواء أكانت في أقاصي الغرب أم في أقاصي الشرق.

اشتراكيات القرن الحادي



من المتوقع أن تتجاوز الصين «الولايات المتحدة» لتصبح أكبر اقتصاد في العالم. الطبقة العاملة الصينية هي الأكبر في العالم. وفي غضون سنوات قليلة، من المرجح أن تصعد في الصين حركة كفاحية من الطبقة العاملة. كما أن الصين هي أكبر مستهلك للطاقة في العالم، وأكبر الباعثين للغازات الاحتباس الحراري. ولذلك، فإن الصين هي في قلب التناقضات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية المعاصرة.

■ مينكا لي*
ترجمة وإعداد: قاسيون

تعتمد جميع الأنظمة الاجتماعية على مجموعة معينة من الظروف التاريخية لتعمل وتتطور. ومع تطور الشروط التاريخية وتغييرها، نصل، عاجلاً أم آجلاً إلى نقطة تصبح عندها الشروط غير متوافقة مع الاشتغال العادي للنظام، ولا يعود النظام بعدها قادراً على العمل وفقاً لقوانين الحركة الأساسية الخاصة به، ويجب استبداله بنظام جديد (أو عدة أنظمة أخرى).

الصين وأزمة القرن الحادي والعشرين
تقوم الرأسمالية على السعي وراء تراكم لا نهائي لرأس المال، مدفوع بالسعي لتحقيق الربح. وللتشغيل العادي للنظام الاقتصادي الرأسمالي لا بد من معدلات ربح عالية ومستقرة، والتي كانت ممكنة تاريخياً بفضل الإمداد الوفير والرخيص من العمالة والطاقة والموارد المادية والضرائب.

ومع ذلك، فإن تطور الرأسمالية قد غير البنى الاجتماعية. على مدار التطور الرأسمالي، كان هناك ميل متنامٍ إلى البلّنة المتزايدة للقوى الكادحة «تحويلهم إلى بروليتاريا، أي عمال بأجر». ومقارنةً بالقطاعات الأخرى من السكان العاملين، تتمتع الطبقة الكادحة البروليتارية بقدرة أكبر على التنظيم. وبما أن غالبية القوى الكادحة تصبح بروليتارية وتتنامى مطالبها من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فهناك ميل لارتفاع تكاليف العمالة والضرائب نسبة إلى قيمة الناتج الاقتصادي، مما يخفض من معدل الربح الرأسمالي.

تاريخياً، كان الرأسماليون يستجيبون لارتفاع تكاليف العمالة والضرائب عن طريق نقل رأس المال إلى مناطق جديدة، حيث القوة العاملة أرخص وأكثر وفرة. ويبدو أن الصين ربما

تكون آخر منطقة جغرافية كبيرة يمكن أن تؤمن قوة عاملة رخيصة ووفيرة إلى جانب الشروط الضرورية الأخرى المطلوبة لتراكم فعال لرأس المال. ومع بدء الطبقة العاملة الصينية في المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فإن تكلفة العمالة الصينية، والعالمية أيضاً، سوف تميل إلى الارتفاع. وليس ثمة منطقة جغرافية كبيرة أخرى يمكن لرأس المال العالمي أن ينتقل إليها.

إن السعي وراء نمو اقتصادي لانهائي هو السمة المميزة للرأسمالية الحديثة. لكن النمو الأساسي للإنتاج والاستهلاك المادي قد استنزف الموارد الطبيعية وأدى إلى تدهور البيئة. الكثير من الحيز البيئي الكوكبي قد تم استغلاله خلال النصف الثاني من القرن العشرين، من أجل التوسع الرأسمالي. في أوائل القرن الحادي والعشرين، وأصبحت العديد من الأنظمة البيئية العالمية على وشك الانهيار. ولا سيما الكارثة المناخية الوشيكة التي تهدد بتقويض أسس الحضارة البشرية. تشير هذه التطورات إلى أن الظروف المختلفة، التي كانت تاريخياً تعزز الاشتغال العادي للمنظومة الرأسمالية العالمية، قد تغيرت، وتتغير، بشكل جذري، ولم يعد ممكناً استمرار القوانين الأساسية لحركة الرأسمالية. في سبعينيات القرن الماضي، كانت الصين واحدة من ساحات المعارك الرئيسية في الصراع الطبقي العالمي. ومهدت هزيمة الثوريين الماويين الطريق أمام انتقال الصين إلى الرأسمالية، وربما كانت عاملاً حاسماً في تقرير نتائج الحرب الطبقة العالمية في أواخر القرن العشرين. وفي السنوات القادمة، ستعود الصين مرة أخرى ساحة رئيسة للصراع الطبقي العالمي. وانتصار أو هزيمة الطبقة العاملة الصينية قد يقرر إلى حد كبير كيف سيتم حل الأزمة العالمية في القرن الحادي والعشرين.

من المرجح أن
ينخفض معدل الربح
العام للاقتصاد
الصيني إلى 10%
اعتباراً من العام
2020 مما سيؤدي
إلى أزمة اقتصادية
كبيرة

على وشك أزمة كبيرة

كون الاقتصاد الصيني اقتصاداً طرفياً كبيراً متخصصاً في الصادرات الصناعية، فمن الضروري بالنسبة للصين أن تحافظ على استثمارات ضخمة في المعدات الصناعية والبنية التحتية. أدى الارتفاع الكبير لمستوى الاستثمار في الصين إلى انخفاض معدل الربح فيها. ومع ارتفاع تكاليف الأجور والضرائب ورأس المال، دخلت الرأسمالية الصينية في حقبة «اعتصار الأرباح» مما أدى إلى المزيد من الانخفاض في معدل الربح. ومن التجربة التاريخية للرأسمالية البريطانية والأمريكية يُستنتج بأنه غالباً ما كانت تحدث أزمة كبيرة عندما ينخفض معدل الربح العام في الاقتصاد إلى أقل من 10 في المائة. من المرجح أن ينخفض معدل الربح العام للاقتصاد الصيني إلى 10% اعتباراً من العام 2020 مما سيؤدي إلى أزمة اقتصادية كبرى. ولكن مع الارتفاع السريع في نسبة دين الصين إلى ناتجها المحلي الإجمالي، فإن حدوث أزمة مالية واقتصادية كبرى قبل العام 2020 هو احتمال وارد أيضاً. ونظراً إلى الوزن الاقتصادي الحالي للصين، فإن أزمة كبرى في الاقتصاد الصيني من المؤكد أنها ستجرح الاقتصاد العالمي إلى الركود القادم، الذي قد يكون أكثر ضرراً بكثير من الركود الكبير في 2008-2009.

في الماضي، استطاعت الرأسمالية العالمية التعافي من الأزمات الكبرى من خلال القيام بإعادة هيكلة دون تغيير الإطار المؤسسي الأساسي للرأسمالية. ولكن، في القرن الحادي والعشرين، سيكون على الرأسمالية العالمية أن تواجه ليس فقط التناقضات الاقتصادية والاجتماعية التقليدية، بل وكذلك التناقضات الإيكولوجية «البيئية» المتصاعدة بسرعة.

القيود الإيكولوجية على التراكم الرأسمالي في الصين

على المدى القصير والمتوسط، يحتاج الاقتصاد الرأسمالي الصيني إلى معدل نمو أكثر من 5% للحفاظ على استقرار اقتصادي. ولكن نموه وفق معدل كهذا «أي: أكثر من 5%

سنوياً»، يعني أن طلب الصين على النفط، والغاز الطبيعي، والفحم، من المرجح أن يفرض على أسواق الطاقة العالمية عبئاً لا يمكنها تحمله في السنوات القادمة. وسيظل الطلب على المياه في الصين أعلى من كمية موارد المياه العذبة المستدامة بيئياً. ومن غير المتوقع أن تتحسن في السنوات القادمة سوى مؤشرات قليلة فقط لتلوث الهواء «كانبعاثات ثاني أكسيد الكبريت مثلاً».

وبافتراض أن الصين يحق لها السماح بنسبة 20% من إجمالي ميزانية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على مستوى العالم، فإنه لم يعد ممكناً عملياً أن تفي الصين بمتطلبات استقرار المناخ اللازمة لكبح لجام ارتفاع درجة حرارة كوكبنا إلى ما دون درجتين مئويتين. ولتجنب أسوأ الكوارث المناخية، يجب أن تصل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الصين إلى ذروتها بحلول العام 2030 وأن تنخفض بسرعة بين عامي 2030 و2050. ويقتضي خفض الانبعاثات المطلوب حدوث انخفاض حاد في معدل النمو الاقتصادي للصين بحلول العقد الثالث (2020-2030)، وربما يتطلب نمواً اقتصادياً سلبياً بحلول العقد الرابع (2030-2040). وبعبارة أخرى، فإن المتطلبات الأساسية لاستقرار المناخ لا تتوافق أساساً مع الاشتغال العادي للاقتصاد الرأسمالي الصيني.

العالم يسير نحو اختراع يزيد من درجتين مئويتين

للحد من الاحترار العالمي على المدى الطويل، إلى ما لا يزيد عن 2 درجة مئوية، يحتاج العالم إلى اتباع مسار الانبعاثات 2.6 RCP «وهو رمز سيناريو الأول والأفضل من بين أربعة سيناريوهات لسيورة ونتائج الدفئة حتى العام 2100 وفق تصنيف دولي اعتمدته علماء البيئة». وتحقيقه يحتاج إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 3% سنوياً من العام 2012 وحتى 2100. وتعتمد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمي على مستوى الناتج الاقتصادي الإجمالي العالمي، وعلى شدة الانبعاث المترتبة به،

والعشرين.. تحديات إستراتيجية «1»

مناطق جغرافية جديدة للمشاركة الفعالة في الإنتاج الصناعي العالمي. وأصبحت الصين هي المركز للإنتاج الصناعي العالمي. وأخذت النهضة الاقتصادية للصين تسبب تحولاً صميمياً في بنية النظام الرأسمالي العالمي. ولأول مرة في التاريخ الرأسمالي بدأت الفجوة بين المركز وأحد الأطراف تضيق. بحلول العام 2013، انخفضت حصة بلدان المركز الرأسمالي من الناتج الاقتصادي الإجمالي العالمي إلى حوالي 40%، في حين ازدادت حصة البلدان الطرفية إلى حوالي 40% في المائة.

في السنوات القادمة، من المحتمل أن تتقدم الصين إلى مرتبة أشباه-الأطراف «عندما يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد (per capita GDP) في الصين فوق الوسطي العالمي، وتبدأ مكاسب الصين من التبادل غير المتكافئ تتفوق على خسائرها منه». وستنخفض حصة الأطراف من تعداد سكان العالم إلى نحو 50%. وهذا يؤثر التساؤل عما إذا كانت القوى العاملة المتبقية في الأطراف تستطيع أن تولد فائضاً اقتصادياً كبيراً بما فيه الكفاية لينتم نقله إلى المركز. وإذا لم تعد ثروة العالم متركزة في المركز الرأسمالي، فهل تستطيع دول هذا المركز الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي؟

في أواخر القرن العشرين، ساعدت مشاركة الصين في تقسيم العمل الرأسمالي الدولي على خفض تكلفة العمالة العالمية، وإحياء معدل الربح العالمي. في المستقبل، عندما يطالب العمال الصينيون بمزيد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فهل يمكن تعبئة قدرات أية منطقة جغرافية كبيرة أخرى على وجه البسيطة بحيث تستطيع احتواء ارتفاع تكلفة العمالة في الصين وبقية العالم؟

حتى تستطيع منطقة جغرافية أخرى أن تحلّ بدلاً عن الصين كمركز الإنتاج الصناعي العالمي، يجب أن تلبّي العديد من المتطلبات: (1) أن تؤمن قوى عاملة كبيرة ورخيصة بما فيه الكفاية، من مقاس الصين على الأقل. (2) أن تكون قواها العاملة مجهزة بالبنية التحتية والكفاءات والمهارات اللازمة للإنتاج الصناعي الرأسمالي.

(3) أن تحكمها دولة رأسمالية فعالة قادرة على توفير شتى الظروف السياسية والاجتماعية المطلوبة للتراكم الرأسمالي. (4) وأخيراً، ألا يكون التراكم الرأسمالي فيها مقيّداً بنضوب الموارد والأزمات البيئية. باستثناء الصين، تشمل أطراف النظام الرأسمالي العالمي حالياً بشكل رئيس: جنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا، وإفريقيا شبه الصحراوية. وتعاين العديد من بلدان هذه المناطق حالياً من عدم الاستقرار السياسي ولا تمتلك البنية التحتية المادية الكافية للتصنيع الرأسمالي. ربما تكون الهند هي البلد الوحيد القادر على توفير قوة عمل صناعية يمكن مقارنتها بالصين حجماً. فهل تستطيع الهند إنفاذ الرأسمالية، هذا ما سنعرفه في القسم التالي.

■ * تم اختيار وترجمة وتحرير النص من الفصلين الأول والثامن من كتاب «الصين وأزمة القرن الحادي والعشرين» (China and the Twenty First Century Crisis)، الناشر: بلوتو برس «ط1، 2016»، تأليف مينكا لي Li Minqi - باحث صيني ماركسي في الاقتصاد السياسي، وبروفيسور في جامعة أوتا الأمريكية. وله أيضاً كتاب «صعود الصين وموت الاقتصاد الرأسمالي العالمي» (بلوتو برس 2008)

لكن السؤال هو: ما إذا كان يمكن للإنسانية أن تتجنب أسوأ الكوارث المناخية التي قد تدمر الحضارة البشرية؟ ربما يعتمد الجواب جزئياً على كمية الوقود الأحفوري المتاحة القابلة للاستثمار الاقتصادي.

نهاية عصر النفط؟

في مراجعة «مشهد الطاقة السنوي» لعام 2014، توقّعت «إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، EIA» أن إنتاج الولايات المتحدة من النفط سيصل إلى ذروته في 2019. وفي دراسة مستقلة (2014) قام ديفيد هيوز، وهو عالم جيولوجي وزميل باحث في معهد بوست كاربون «ما بعد الكربون»، بدراسة «مسارح» النفط الصخري باستخدام بيانات الإنتاج التفصيلية «يشير مصطلح «المسرح النفطي» إلى مجموعة من حقول النفط في منطقة جغرافية تشترك بظروفها الجيولوجية». ووجد هيوز أن إنتاج النفط الصخري الأمريكي من مسارحه الرئيسية سوف يصل إلى ذروته قبل العام 2020، ومن المرجح أن تكون معدلات إنتاج النفط الخام بعد عام 2020 أقل بكثير مما توقّعه معهد EIA.

من المرجح أن تتزامن ذروة إنتاج النفط في الولايات المتحدة مع ذروة إنتاج النفط العالمي. عندما يتأخر إنتاج النفط العالمي عن تلبية الطلب المتزايد سترتفع أسعاره مجدداً، مما سيسرع الركود الاقتصادي العالمي القادم.

إذا دخل إنتاج النفط العالمي في حالة من التراجع الدائم، ما بعد عام 2020، فإن الاقتصاد الرأسمالي العالمي سوف يواجه صعوبات انخفاض معدلات النمو الاقتصادي. وبما أن المنظومة قائمة على تراكم لا نهائي لرأس المال، فإنها تحتاج إلى مستوى معين من معدل النمو الاقتصادي للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. فإذا انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى ما دون العتبة المطلوبة للاستقرار وفشل النظام في التعافي، فإن أزمته الهيكلية ستشتد.

هل ما زال «التوسع الجغرافي» مهرباً ممكناً للرأسمالية؟

في الماضي، تمكن النظام الرأسمالي العالمي من النجاة من العديد من الأزمات الكبرى عبر إستراتيجية التوسع الجغرافي أو ما يسميه بعض الباحثين «الإصلاح المكاني، spatial fix» (ديفيد هارفي 2001).

في القرن 21، هل يمكن للنظام الرأسمالي العالمي أن يتغلب مرة أخرى على أزمته البنيوية الحالية من خلال «الإصلاح المكاني»؟ في القرن العشرين، كانت أطراف النظام الرأسمالي العالمي تشكل في أغلب المراحل نحو ثلثي سكان العالم. بينما شكل كل من المركز مع أشباه الأطراف في أغلب المراحل حوالي سدس سكان العالم. وعبر التبادل غير المتكافئ كان يتم نقل الفائض الاقتصادي من الأطراف إلى المركز. وتركز الثروة الاقتصادية في بلدان المركز سمح لها بقيادة التراكم الرأسمالي العالمي و«شراء» طبقاتها العاملة المحلية «بمعنى إرضائها النسبي لتميل إلى صفها». في القرن العشرين كانت بلدان المركز تسهم بنحو 50-60% من الناتج الاقتصادي الإجمالي العالمي، والأطراف بنسبة 20-30%.

في أواخر القرن العشرين، ولاحقاً ارتفاع تكاليف العمالة والموارد، أصبح من الضروري للنظام الرأسمالي العالمي تعبئة



أقل بنسبة 2,5% فقط مقارنة بالقيمة «5 X 50 = 2,5».

لنفترض الآن أن الاقتصاد ينمو بنسبة 3%. لدعم النمو الاقتصادي ينمو مخزون رأس المال بنسبة 3%، ويصبح المخزون الجديد يشكل 8% من المخزون الإجمالي «استبدال 5% من القديم + نمو صاف 3%». ومن جديد بافتراض أن المخزون له شدة انبعاث تبلغ 50% مما كانت عليه لدى القديم، عندئذ فإن شدة الانبعاث للاقتصاد بأكمله ستخفّض بنسبة 4% «8 X 50 = 4». ولكن معدل النمو الاقتصادي هو 3% وبالتالي، ووفقاً لهذا الافتراض سيخفّض إجمالي الانبعاثات بنسبة 1% فقط، لا أكثر.

وفي الواقع، من المستبعد جداً أن يشتمل المخزون الرأسمالي الجديد على تكنولوجيا جديدة قادرة على إنقاص شدة الانبعاث بنسبة 50%. إذ تشير معدلات خفض الانبعاثات الملحوظة في الاقتصاد العالمي بالنسبة لمخزون رأس المال الجديد إلى تخفيض لم يستطع أن يزيد عن 25% في أحسن الأحوال.

ينتج من المحاكمة المنطقية السابقة: أنه من المستحيل على الاقتصاد الرأسمالي العالمي أن يحقق معدل تخفيض سنوي في شدة الانبعاثات بنسبة 6% على مدى عدة عقود طويلة من الزمن. وبالتالي، فإنه في ظل ظروف النمو الاقتصادي اللامحدود، لا يمكن للعالم تحقيق ذلك المستوى من تخفيض الانبعاثات الضروري لإنجاز الهدف الأمن، ألا وهو الحد من الاحترار العالمي بما لا يزيد عن درجتين مئويتين مقارنة بالعصر ما قبل الصناعي. وفي الواقع، حتى لو التزم العالم على الفور بنمو اقتصادي صفري، فإنه سيكون من المستحيل تقريباً تحقيق معدل سنوي لخفض الانبعاثات بنسبة 3% سنوياً من الآن «كلام الكاتب منذ العام 2016» وحتى نهاية القرن الواحد والعشرين.

ومع اقتراب الاحترار العالمي من درجتين مئويتين، فإن بعض أشكال تغير المناخ الخطير لن يكون ممكناً تجنبها بحلول النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين.

وهذه الأخيرة تُعرّف بأنها نسبة: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم على الناتج المحلي الإجمالي. ومن ذلك تُستنتج المعادلة التالية:

معدل تخفيض انبعاثات CO2 = معدل النمو تخفيض شدة الانبعاثات - معدل النمو الاقتصادي العالمي. إذا كان الاقتصاد العالمي ينمو بنسبة 3% سنوياً، وكان معدل تخفيض الانبعاثات المطلوب هو 3%، فإن معدل تخفيض شدة الانبعاثات، وفق المعادلة أعلاه، يجب أن يكون 6%، فهل هذا ممكن؟!

الحلّ تكنولوجي أم سياسي؟

من الحقائق الأساسية التي غالباً ما يهملها المتفائلون في التكنولوجيا، هي: أن الاقتصاد العالمي الحالي قائم على بنية رأسمال تحتية شديدة الاعتماد على الوقود الأحفوري. وبغض النظر عن سرعة التكنولوجيا الجديدة، فإن معظمها بحاجة إلى دمجها في مبان ومعدات جديدة. لكن السلع الرأسمالية الحالية تدوم لسنوات عديدة ولا يمكن استبدالها إلا ببطء، إذ يتم عادة استبدال 4-5% من المخزون الرأسمالي القديم كل عام. لنفترض أن نسبة 5% من المخزون الرأسمالي القديم «مثل: الآلات ومولدات الطاقة» قد استُهلكت وأن استثماراً رأسمالياً جديداً يحل محلها. في هذه الحالة، لا يوجد نمو في مخزون رأس المال. ولنفترض أن المخزون الجديد ينطوي على تكنولوجيا جديدة مبتكرة بحيث يسبب المخزون الجديد شدة انبعاثات أقل بـ 50% من تلك الناجمة عن القديم. وهذا يكافئ تقريباً الافتراض بأن جميع محطات الطاقة الكهربائية الجديدة لا تطلق أية انبعاثات «أي: أن تكون ذات انبعاث صفري. وتجدر الإشارة إلى أن محطات الكهرباء الحالية تسهم بنحو 40% من إجمالي انبعاثات غاز CO2». لكن المخزون الرأسمالي الجديد لن يمثل سوى 5% من إجمالي المخزون، وستظل 95% الباقية تستخدم التكنولوجيات القديمة. وبالتالي، بالنسبة لكامل الاقتصاد، فإن شدة الانبعاثات الوسطية الجديدة تصبح

الأجيال المتروكة وما بعد الحل



أو بسبب الوضع المادي، سيلجأ المراهقون إلى أطر أخرى للاكتشاف والظهور، أبرز هذه الأطر، هي: مواقع التواصل الاجتماعي.

واقع الحرب

كل هذا يختلف في واقع الحرب، الأطر أضيق بكثير، والخطر الوجودي في أعلى مستوياته. فالحاجة الانية في هذه المرحلة تختلف عما هي في أية مرحلة أخرى. وما لا يمكن لنا أن ننتبه له في مرحلة المراهقة، مثل: ردة فعل المراهقين على أية ظاهرة، ومدى تطور إدراكهم وتوسع معانيهم، يمكننا أن نلاحظه في المرحلة اللاحقة للإنسان، وهي التأخر في مرحلة النضج. تفرض الحرب عدة أمور، الأول: عدم قدرة المراهقين عيش الفترة بطبيعية، محدودة العلاقات، وبالتالي محدودة الاكتشافات. وعدم القدرة على عكس أو إظهار الذات، لأن الأزمة الأهم هي أزمة الوجود القريبة وليست البعيدة، وهذا يؤدي إلى خلل في مرحلة النضج لأن الواقع سيفرض الزواج المبكر، لكون الزواج أحد سبل البقاء في مجتمعاتنا، عندها لا تعاش مرحلة المراهقة، وبالتالي لا يتم الانتقال الطبيعي من مرحلة إلى أخرى، بل بالقطع مع مرحلة والذهاب إلى أخرى.

الموضوع معقد في تفاصيله، وكل مرحلة بناء تحتاج إلى رؤية التعقيدات، للقدرة على حلها. يحتاج المراهقون كما تحتاج المراحل العمرية الأخرى، إلى تأمين فترة انتقالية سليمة لهم، والتي إلى الآن تحمل تشوهات كثيرة، ومعالجتها من ضمن معالجة أزمة المجتمع ككل، أزمة مجتمع خارج من الحرب إلى حياة جديدة أفضل.

فالمعلومات التي لم يكن الوصول إليها بسهولة قبل الإنترنت أصبح الوصول إليها أسهل اليوم، وهذا مع الاختلاف في القدرة إلى هذا الوصول. الشيء الذي يشكل عنصراً سلبياً، في أي من هذه المعلومات يجب أن تصل إلى المراهقين، وأياً لا يجب أن تصل إليهم، ليس فقط في المعلومات الخاطئة، أيضاً في تلك التي تؤدي إلى هروب المراهقين من أزمهم في تحديد هويتهم إلى أماكن أخرى، مثل: الإدمان أو التطرف في هذه الهوية.

ينطبق هذا أيضاً على مواقع التواصل الاجتماعي، فهي من ناحية إطار تفاعلي مع شريحة أكبر من تلك اليومية. وهي إطار يمكن أن يعكس اتجاه تطور هوية وشخصية المراهقين، في كيفية استخدامها وما تمثل بالنسبة لهم. وهنا تلعب عدة عوامل دوراً في تحديد اتجاه هذا الاستخدام. منها: التربية ومدى تواصل الأهل مع المراهقين، هل تؤمن البيئة الداخلية للعائلة الإطار السليم لهذه المرحلة الانتقالية أم أنها تدفع بهم إلى اللجوء إلى أطر أخرى للتعبير؟ وهل لدى المراهقين طر اجتماعية ويومية تساعدهم باختبار المعاني والأطر الجديدة؟ أم أنها محدودة، لهذا يلجؤون إلى مواقع التواصل الاجتماعي، إما للتعبير أو للاحتواء بها. هذه العوامل لا تنفصل عن الواقع والتركيبية الاجتماعية الموجودة، فطرق التربية ومدى قدرة المراهقين على الحركة خارج الإطار الطفولي مرتبطة بمدى وجود قدرة الوصول إلى هذه الأطر، مثل: الرياضة، والموسيقى، والهوايات في الإجمال. وفي حال عدم وجود القدرة على هذا الوصول، إما لعدم وجودها أساساً،

يختلف عصرنا الحالي عن الذي سبق في كثرة المنبهات التي تؤثر في بناء شخصية المراهق

في المقال السابق كنا قد ذكرنا أن وعي الإنسان يتشكل خلال ثلاث مراحل عمرية وهي: الطفولة، والمراهقة، ومرحلة النضج. وأن الطفولة هي المرحلة التي تؤسس للمراحل اللاحقة، لأن في الطفولة نبدأ بالتعرف على المحيط، وأليات عمله، ونبدأ بتكوين المعاني عن المحيط والحياة. وهذه المعاني ليست ثابتة، فهي تتغير مع قدرة الإنسان على الحركة وعلى توسيع دائرة التعاطي اليومي فيها، فباتساع المحيط والقدرة على الحركة والاستقلالية المتدرجة نتعرف أكثر على الحياة ونكتسب معاني جديدة، وتنتغير المعاني الموجودة صلاً.

■ مروه صعب

أما مرحلة المراهقة، فهي الأقل ثباتاً من حيث إطارها ومدى حركتها والتوسع في محيطها. وبما أنها مرحلة الانتقال من طفل يملك سيطرة محدودة جداً في حياته إلى شخص يملك سيطرة أكبر مع ضوابط عديدة، ومع تغيرات بيولوجية للجسم البشري تنتم هذه المرحلة بالتعقيد.

الهوية والتطور العقلي

ما يميز مرحلة المراهقة هو بناء الشخصية في العام، فيما تحمله من الهوية الجنسية والهوية الذاتية، والهوية النفسية للفرد. بالطبع إن هذه الشخصية تحمل رواسب المرحلة التي سبقتها ولكنها تتركز أكثر في هذه المرحلة. وهنا يختلف هذا البناء بين المجتمعات وفي داخل المجتمع، بين طرق التربية والتعامل مع المراهقين والمستوى الطبقي والاجتماعي. كما يختلف هذا مع تقدم الوقت والتغير في أسلوب الحياة ودخول عناصر جديدة لتؤثر على بناء الشخصية. بالنسبة إلى فيغوتسكي، يجب اعتبار مرحلة المراهقة تابعة لمرحلة الطفولة ولكنها في مرحلة متقدمة فكرية عنها. هذه من الأمور الحياتية البسيطة أن المراهق

يستطيع حل معضلات أكثر تعقيداً من الطفل، وتسمح له بيئته وتطوره العقلي بالتطور العاطفي والعقلي. وأحد التأثيرات على هذا التطور، هو: التغير البيولوجي الذي يبدأ في هذه المرحلة، مما يضع المراهق في موقع أعقد اجتماعياً من الطفل. وبالتالي ينقل اهتمامه من اللعب والعلاقة مع الأهل، إلى العلاقة مع الجنس الآخر وضرورة جذب الاهتمام من الجنس الآخر. ومن خلال هذا التعرف على الهوية الجنسية واكتشافها، والتوسع في المحيط وبالتالي التوسع في المعاني والمهام، تتمكن الشخصية من البناء على أساس ما كان موجوداً وعلى أساس ما أضيف إلى هذا الوجود.

كثرة المنبهات

يختلف عصرنا الحالي عن الذي سبق في كثرة المنبهات التي تؤثر في بناء شخصية المراهق. وتختلف المنبهات من إطار اجتماعي عن إطار اجتماعي آخر. ويحتل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي أحد أبرز هذه المنبهات، بعدما أصبحت بحكم الوجود في يوميات الأفراد. فماذا تعكس هذه المنبهات؟

الإيجابي: إنها تعكس توسعاً في الإطار الاجتماعي والمعلوماتي للمراهقين،

بوست سوري عن الحدث الباريسي



سجل السوريون حضورهم في «المنزليزية» لمتابعة آخر أخبار الحركة الشعبية الاحتجاجية الباريسية المسماة «حركة السرات الصفراء»، ومن جانب آخر عبرت شرائح سورية مختلفة عن رأيها في بوسنات وتغريدات ومقالات وتقارير إخبارية عما يحدث في «الشانزليزية».

لؤي محمد

وهكذا برز البوست السوري الساخر متناولاً الحدث الباريسي في محاكاة للحركات الشعبية وأحداث البلدان العربية منذ عام 2011، وكتب البعض شعارات من مثل: ماكرون أو نحرق الكون، يلا أرحل يا ماكرون، وظهر شعار الشعب يريد إسقاط النظام مكتوباً باللغة العربية في شوارع باريس! وزادت بوسنات وتغريدات أخرى من التهكم الساخر، فكتبت عن «تنسيقية باريس» وشاهد العيان «أبو جورج الباريسي» و«العفيسة والمندسين الباريسيين»، واستعاد البعض الآخر شخصيات سورية أثارت سخرية واسعة على وسائل الإعلام في وقتها. وطالب البعض بانعقاد مؤتمر أصدقاء الشعب الفرنسي في سورية، وأطلقت دعوات لفرض عقوبات سورية على فرنسا، والاستعداد لاستقبال اللاجئين قبل اللاجئين.

للعلمين أسلوبهم الخاص في التعبير عن الحدث الباريسي كما باقي الأحداث، كتب أحدهم لك سمعتو شو صار؟ قال ولعانة بباريس! مين بباريس؟! وللشامتين حضورهم من البوست البسيط والتغريدة الصغيرة إلى بعض وسائل الإعلام، حيث تحمست صحيفة رسمية وكتبت عن «القمع العنيف على يد نظام ماكرون»، وأعلنت جهة رسمية عن قلقها من الأحداث الفرنسية، وغرد آخرون: ببستاهلو، انقلب السحر على

خروج محطة توليد «دير باريس» من الخدمة وتطبيق نظام تقنين 4X2 في فرنسا بسبب أعمال التخريب، وناشد المندوب الفرنسي في الأمم المتحدة إرسال مبعوث خاص من سورية لإدارة أمور التقنين في فرنسا بينما تجري دراسة الطلب حالياً. في كل ما سبق، لم يخف السوريون ظرافتهم المعتادة، كيف لا والخريطة السورية تضم مدينتين للظرفاء: حمص وعامودا.

الساحر. كما ارتفعت درجة الشماتة على وسائل التواصل الاجتماعي وأطلق هاشتاغ «ثورة الكرواسان». ومن جانب آخر رفضت بوسنات عديدة الموقف الشامات وإخراج الأمور عن سياقها وكتبت «ترا الشماتة بالآخر ما بتتضف وجهك الأسود ها». أما النشرة الشتائية العاجلة التي شغلت السوريين فأداعت خبر خروج مظاهرات لإسقاط النظام الفرنسي في ضواحي باريس بالتزامن مع

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



ضرائب وموازنات، أزمات غاز ومازوت، بتجي حكومات وبتروح حكومات، وكل مرة نفس السياسات، والشعب يدفع حق ضرائب وموازنات وأزمات من زمان، بس ديروا بالك في سياسات تولد الانفجار. في الصورة كاريكاتير ساخر لمجلة «المضحك المبكي» يعود إلى الثلاثينات يقول فيه فخري بك لرئيس الوزارة: والله يا بيك هالجمل مش قد هالجمل، والحمل هي الضرائب والموازنات المفروضة على الشعب.



اكتشافات أثرية مصرية

كشفت البعثة الأثرية المصرية العاملة في منطقة الخلوة بالفيوم عن بئر دفن يقع شرق مقبرة الأمير واجي من عصر الدولة الوسطى، وذلك أثناء التنقيبات التي بدأتها البعثة منذ أواخر الشهر الماضي. تعود المكتشفات إلى عصر الدولة الوسطى وبالتحديد عصر الملك أمنمحات الثالث «1842-1799 ق.م.» وبعضها الآخر يعود إلى العصر البيزنطي. يضم البئر ثلاث حجرات للدفن، كما كشفت البعثة عن جزء علوي من تمثال مصنوع من الحجر الرملي، وجزء أوسط لتمثال آخر مصنوع من البازلت وعدد من الأواني الفخارية.



تمثال الكاتب جنكيز إيتماتوف

بمناسبة الذكرى الـ 90 لميلاد الكاتب السوفييتي القرغيزي البارز جنكيز إيتماتوف، شهدت مدينة موسكو مراسم إزاحة الستار عن تمثال الكاتب في أحد منتزهات المدينة. وقال عمدة موسكو في كلمة ألقاها في مراسم تدشين التمثال: إن جيلاً كاملاً من مواطني الدولة السوفيتية تربى بناءً على مؤلفات جنكيز إيتماتوف، وقال وزير الثقافة الروسي، فلاديمير ميدينسكي: إن جنكيز إيتماتوف هو كاتب كلاسيكي للادبيين السوفيتي والقرغيزي. كما أهدى ميدينسكي رئيس قرغيزيا 8 أفلام رقمية مستوحاة من روايات وقصص جنكيز إيتماتوف.

لانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدالله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبوحامضة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0952769397	هاني خيزران	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2018/12/9» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

استعدوا لقطف التفاح



■ آلان كرك

رواية جون ستاينبيك

الفيلم الروائي «In Dubious Battle» من بطولة وإخراج جيمس فرانكو 2016، فيلم مستوحى من رواية تحمل الاسم نفسه للكاتب الواقعي - الخيالي جون ستاينبيك «1902-1968».

يتحدث الفيلم عن حياة العمال الزراعيين في ولاية كاليفورنيا الذين عملوا بشكل موسمي في جني القطن وقطف التفاح وغيرها من الأعمال. ولم يحصلوا سوى على دولار واحد في اليوم لا يكفي ثمن وجبتي طعام. ويصور أحداث إضراب العمال الزراعيين في مزارع التفاح التي كانت شرارة أطلقت موجة من آلاف الإضرابات العمالية في أمريكا.

جاء في نهاية الفيلم: شارك مليون ونصف مليون عامل أمريكي في أكثر من 2000 إضراب على امتداد الولايات المتحدة سنة 1934، قُتل وأصيب كثيرون واعتقل الآلاف، وأجبرت الإضرابات الكونغرس الأمريكي على إصدار قانون واغنر عام 1935، ونص القانون على حق الطبقة العاملة الأمريكية في تنظيم النقابات والاجتماعات وحق الإضراب عن العمل. كما انتزعت الإضرابات قانون معايير العمل العادلة عام 1938 الذي أقر لأول مرة الحد الأدنى للأجور، وبذل العمل الإضافي، وحدد ساعات العمل الأسبوعية بـ 40 ساعة عمل.

كل ما سبق صحيح، ولكن تخصيص الفيلم عدة مشاهد لمحاربة الشيوعيين من جهة، وكيل المديح للفوضويين ومفتعلي الحوادث ومؤيدي أعمال العنف في الإضرابات من جهة أخرى، يكشف لنا الرسالة السياسية للفيلم وماذا يريد القارئون عليه في هوليوود من وراء ذلك.

ماذا قال البروفيسور هاوارد زين؟
هاوارد زين، بروفيسور ومؤرخ

الأمريكية الحركة العمالية بالدماء بالمشاركة مع الحركة الفوضوية والفاشية، وأنهت السلطات وجود المجتمعات الراضة للنقود بالقوة، ثم دخلت الحرب لتتفيس غضب العمال في العدو الخارجي.

محاولة تعميم التاريخ العنيف

هكذا إذاً، فالبروفيسور هاوارد زين يُكذّب الفيلم السابق ببيانات تاريخية جمعها بنفسه، بينما عثمت هوليوود على أهم المحطات خلال الكساد العظيم.

يأتي إنتاج هذا الفيلم في فترة تصاعد الإضرابات العمالية في الغرب، ويبدو أن المؤسسات المالية الكبرى تقرر تعميم التاريخ العنيف لتقول للعمال: هكذا يكون الإضراب، أما النضال السلمي فلا ينفع! ربما سيبدو للبعض أن هوليوود تستعيد تاريخ الطبقة العاملة، ولكنها تحاول تعميم التاريخ العنيف لمنع الناس من تعلم الإضراب السلمي.

في العقوبات، بل عقدت اجتماعات عامة للجمعية لمعالجة القضايا والمشاكل العالقة. وشكلت لجان مشابهة لقيادة الإضراب والتظاهر السلمي.

يقول هاوارد زين: إن الإضرابات العمالية كانت في تصاعد منذ 1919، وتضاعفت بعد أزمة 1929، ونشط الشيوعيون في قيادة وتشكيل لجان العاطلين عن العمل في مناطق مختلفة من الولايات المتحدة، وضمت هذه اللجان 13 ملايين عضو، وتعاضم نفوذ الشيوعيين في النقابات العمالية التي تضم 6 مليون عضو، وكان عدد أعضاء الحزب الشيوعي يفوق الـ 100 ألف عضو.

أورد زين إحصاءات مطولة للإضرابات التي حدثت منتصف الثلاثينات، حيث استطاعت الإضرابات السلمية انتزاع مكسب وراء آخر ومنها: القوانين السابقة التي تحدث عنها الفيلم، حتى وصلت نسبة الإضرابات العمالية إلى 14 ألف إضراب خلال العام 1939. أغرقت حكومة الولايات المتحدة

يصور الفيلم
إضراب العمال
الزراعيين في
مزارع التفاح
التي كانت
شرارة أطلقت
آلاف الإضرابات
العمالية في
أمريكا.

أمريكي صاحب كتاب «القرن العشرين» الذي يتحدث عن التاريخ الأمريكي الإمبريالي بين عامي 1890-2003. وله رأي آخر على نقض الرسالة السياسية التي يريد الفيلم السابق إيصالها.

تحدث زين في أحد فصول كتابه عن فترة الكساد العظيم، وكيف ولدت مجتمعات لا تعرف المال في قلب أمريكا الرأسمالية، وهكذا كان الطبيب يعالج الناس مجاناً، والصيد يعطي السمك مجاناً، والحلاق يعمل مجاناً والفلاح يعطي محصوله للناس مجاناً... إلخ.

أضرب الناس عن التعامل بالنقود بتأثير أزمة الكساد العظيم، وأخذت «لجان العاطلين عن العمل» على عاتقها تنظيم هذه المجتمعات. اختفت الجريمة عن الوجود، وانتفتت الحاجة إلى وجود الشرطة، كما شكلت هذه المجتمعات لجان الحراسة الذاتية على أساس المناوبة، إذ لا يوجد رؤساء هنا، والجميع يشارك في هذه اللجان، وكانت عقوبة الكسولين المقاطعة الاجتماعية، ورفض استخدام العنف

5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

2000 2019

قاسيون

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار